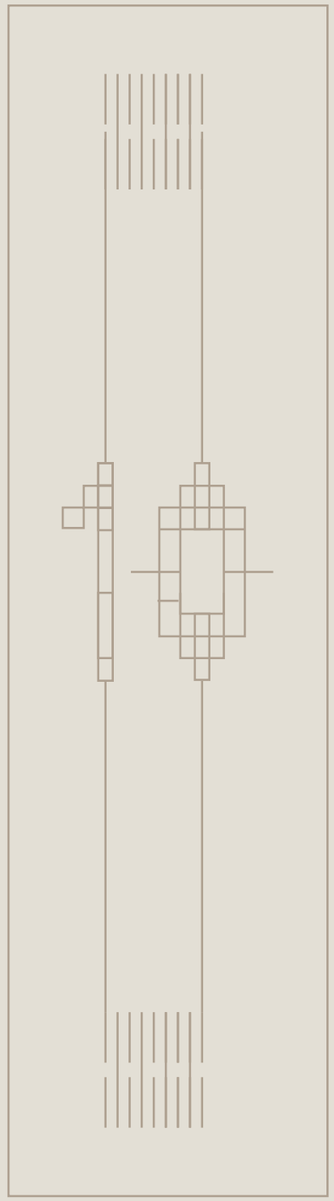

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدّى

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٠
كلمة الرئيس التنفيذي	١٢
إطار عمل الحوكمة	١٤
مجلس الإدارة	١٨
الإدارة التنفيذية	٢٦
الإشراف والتصريح	٢٩
السياسات والتشريعات	٥٥
التنفيذ	٥٨
الخدمات المؤسسية	٥٩
جدول الشركات المصرّح لها	٦٦
الملحق ا	٦٧
البيانات المالية	٦٨
تقرير المدققين	٦٨
بيان المركز المالي	٦٩
بيان الدخل الشامل	٧٠
بيان التدفقات النقدية	٧١
بيان التغييرات في حقوق الملكية	٧٢
إيضاحات حول البيانات المالية	٧٣

الإنجازات الرئيسية

تحقيق رؤية قطر بالنسبة إلى مركز قطر للمال: تنفيذ القانون الصادر بإنشاء المركز وإعداد أطر العمل اللازمة لمزاولة أعمال البنوك والتأمين وإدارة الأصول.

تطوّر مركز قطر للمال ليصبح منصة جذابة للاستثمار المباشر الأجنبي والنموّ الإقليمي.

قيام هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنسيق مع الجهات الرقابية النظيرة لإعداد إطار العمل الجديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة.

استمرار معدّلات النمو في قطر رغم التحديات العالمية، واستمرار مركز قطر للمال في النمو وتنوّع الأعمال.

انضمام هيئة تنظيم مركز قطر للمال رسمياً إلى لجنة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطرية، ومراجعة إطار عمل إدارة الأصول.

إنشاء منصة دينامية لشركات الخدمات المالية العالمية، وتطبيق إطار عمل قانوني وتنظيمي بمستوى عالمي رفيع.

إنشاء وظيفة تحليل المخاطر الاحترازية الكلية، ومراجعة إطار عمل وسطاء التأمين.

إصدار الاستراتيجية الموحدة الأولى لتنظيم القطاع المالي من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ومصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية.

إصدار قانون جديد للجهات التنظيمية في قطر، وإنشاء لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر.

إصدار دليل الحوكمة المؤسسية الجديد.

إعادة تصميم النموذج التنظيمي والإشرافي للأعمال المصرفية واستشارة الاستثمار بموجب المعايير الدولية الجديدة، بالإضافة إلى نموذج جمع البيانات الجديد، وتقديم نموذج التحليل الاحترازي الكلي.

تعزيز إطار العمل الرقابي بما يضمن قيام مركز قطر للمال بتلبية المعايير التنظيمية الدولية الجديدة. إصدار القواعد المعدّلة للتمويل والأعمال الإسلامية.

إطلاق مركز مقاصة العملة الصينية الرنمينبي وتنفيذ الاتفاق بين مصرف قطر المركزي وبنك الشعب الصيني.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يصادف هذا العام الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس مركز قطر للمال، ويأتي هذا الاحتفال بعد أن شهدت دولة قطر في السنوات الأخيرة سلسلة من النجاحات الفريدة، على الرغم من التداعيات القوية للأزمة الاقتصادية العالمية والتجاذبات التي خلّفتها والمخاطر المتنامية التي لا تزال آثارها واضحة في الاقتصاد العالمي. وتأتي هذه النجاحات لتذكرنا بأهمية النظام المالي القوي والمرن في حماية الاقتصاد من الصدمات وحالات عدم الاستقرار التي قد تهدد النمو الإقتصادي على المدى الطويل.

وفي استعراض لما تمّ في السنوات العشر السابقة، يسعدني أن أشدّد على المساهمة الكبيرة التي قدّمتها هيئة التنظيم لكل من مركز قطر للمال والقطاع المالي بصفة عامة. فقد استمرّت دولة قطر في الأداء الاقتصادي المميز طوال السنوات الماضية كما تم إنشاء نظام مالي مرن مدعوماً بإطار عمل رقابي قوي، يعتمد على عدد من العناصر ومن أبرزها التنسيق والتعاون الفعال والقوي بين الجهات الرقابية الثلاث. ويسرني في هذا الإطار أن أشيد بالتعاون بين هذه الجهات خلال السنوات الثلاث الماضية منذ أن تم اعتماد الخطة الاستراتيجية الرقابية المشتركة، والتي تعدّ الأولى من نوعها في دولة قطر، كما أشير إلى الفوائد الإيجابية الناتجة عنها والتي تساهم في دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

كما عملنا على وضع السياسات الرقابية المشتركة، وفقاً لأفضل المعايير الدولية المعتمدة، والعمل على تبادل الخبرات والتجارب، وبادرنا إلى إنشاء إطار عمل مؤسسي يسمح لنا بمراقبة ومعالجة المخاطر الناتجة عن النظام المالي وذلك من خلال لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، وقد أدّت هيئة التنظيم دوراً مركزياً في هذا الإطار. وشملت المبادرات التي اتخذتها تجديد نموذج الإشراف لديها، وآلية جمع البيانات والتركيز على تطوير الأدوات الكفيلة بتفعيل الإشراف الاحترازي الكلي. كما عملت هيئة التنظيم على تعزيز أطر العمل الرقابية لشركات الأعمال المصرفية والتمويل الإسلامي وإدارة الإستثمارات، الأمر الذي ساهم في تحسين البيئة الرقابية للمؤسسات المصرح لها من مركز قطر للمال، وساهم كذلك في تطوير النماذج الفعّالة بالنسبة إلى البيئة الرقابية عامة في دولة قطر.

من ناحية أخرى، يعتبر إطلاق مركز مقاصة وتسوية العمليات بالعملة الصينية في دولة قطر من أهم إنجازات عام ٢٠١٥ وهو الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أفضت هذه المبادرة إلى خلق فرص أكبر لقطاع الخدمات المالية في دولة قطر والمنطقة واستفادة السوق من التسهيلات المتوفرة للتجارة مع الصين والاستثمار فيها.

وأنتهز هذه المناسبة لتسليط الضوء على النجاحات والإنجازات التي حققتها هيئة التنظيم خلال عام ٢٠١٥ بعد مضيّ عشر سنوات على إنشائها، وذلك بفضل التوجيهات الصائبة من الإدارة والجهود الحثيثة لموظفي هيئة التنظيم. وأنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الجزيل إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة على إدارتهم الحكيمة وجهودهم والتزامهم، وإلى الإدارة التنفيذية لهيئة التنظيم وجميع موظفيها على عملهم الدؤوب لحماية البيئة المالية في دولة قطر.

عبدالله بن سعود آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

وفي الختام ونيابة عن مجلس إدارة هيئة التنظيم، تتشرف بهذه المناسبة بأن نرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدّى "حفظه اللّه"، وإلى سمو الشيخ عبداللّه بن حمد آل ثاني نائب الأمير وإلى معالي الشيخ عبداللّه بن ناصر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لما ظلُوا يقدمونه من دعم مستمر وتوجيهات صائبة.

كلمة الرئيس التنفيذي

كلمة الرئيس التنفيذي

في عام ٢٠١٥، احتفلت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالذكرى العاشرة لتأسيسها. وعلى مرّ السنين، أدّت هيئة التنظيم دوراً هاماً في ترسيخ مركز قطر للمال كمنصة عالمية لتطوير قطاع الخدمات المالية في قطر، وذلك بالشراكة مع المؤسسات الداعمة لمركز قطر للمال، وهي هيئة مركز قطر للمال، ومحاكم قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات، وفي توطيد علاقاتها بمصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

تنص ركيزة التنمية الاقتصادية لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ على «اختيار وإدارة مسار يحقق الازدهار ويتجنب الاختلالات والتوترات الاقتصادية." وعليه، تحدّد الرؤية الوطنية القطاع المالي على أنه لاعب أساسي في تحقيق التحديات والأهداف المطروحة.

وفي إطار الخدمات المالية، تلقي رؤية قطر الوطنية الضوء على الدور الهام الذي تؤديه هذه الخدمات في تحقيق الأهداف الجوهرية لدولة قطر ورؤيتها المستقبلية، ويتمثل هذا الدور في تحقيق النمو المستدام والطويل الأمد والتنوع الاقتصادي. وانطلاقاً من هنا، وعلى مرّ السنوات العشر الماضية، كان مركز قطر للمال أداة فعالة في تحقيق هذه الأهداف. وأصبح منصةً جذابة وقيّمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسمح بتعزيز قدرة الاقتصاد القطري، وإيجاد فرص للشركات التي تتطلع إلى مزاولة الأعمال، وتوفير أرضية صلبة للشركات المحلية والعالمية التي تسعى إلى توسيع أعمالها في المنطقة . كما استقطب المركز خبراء عالميين رائدين في قطاعات التأمين، والبنوك، وإدارة الأصول، وأتاح الفرص للشركات المحلية بتوسيع أعمالها، وابتكار منتجات مالية جديدة، والرهان على فرص الإنماء المستقبلية وتطورات السوق.

مايكل راين

الرئيس التنفيذي

أما في ما يتعلق بالتوجيه الوارد في الرؤية الوطنية والقائل بوضع «مسار يحقق الازدهار ويتجنب الاختلالات والتوترات الاقتصادية"، فهو يتطلب أنظمة مالية احترازية وفعالة، وتنسيقاً قوياً بين الجهات التنظيمية لضمان الاستقرار المالي وتحقيق الرقابة والسياسات التنظيمية الفعالة والمتسقة. وفي هذا السياق، تحققت إنجازات هيئة التنظيم في العام ٢٠١٥ من خلال الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي التي تم إطلاقها في العام ٢٠١٣ من قبل مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة التنظيم.وقد تميزت هذه الاستراتيجية بكونها أداة هامة في تحقيق أهدافنا المشتركة. ومن جهة أخرى، وُضعت هذه الاستراتيجية المشتركة على أثر إدخال عدد من التغييرات الهامة في المعايير التنظيمية الدولية. وبصفتنا جهة تنظيمية، قدّمت لنا الاستراتيجية خارطة طريق لضمان الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية ومن دروس الماضي وإدراجها في الأنظمة المعتمدة. وفي هذا السياق، ركّزت هيئة التنظيم أعمالها في المجالات التالية: (١) تطبيق المعايير العالمية الجديدة الخاصة بقطاعات البنوك، والتأمين وأسواق رأس المال بصورة فعالة ومناسبة، (٢) مراجعة الإجراءات المعتمدة لرفع التقارير لضمان جمع البيانات بطريقة مناسبة ووافية وتعزيز دور هيئة التنظيم في مراقبة المخاطر واستباق أي اختلالات أو توترات، (٣) ترسيخ الأسس والدور الذي يؤديه التنظيم المالي في تشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة والطويلة الأمد، والابتكار، وتوفير الفرص، والتنوع الاقتصادي، (٤) تعزيز التنسيق بين الجهات التنظيمية والحفاظ على مستوىً عالٍ من التعاون بغية دعم الأهداف الاستراتيجية المشتركة، (٥) ضمان النجاح للمبادرات الخاصة بتنمية رأس المال البشري وبرنامج التقطير في هيئة التنظيم وفعالية البيئة التشغيلية وتلبيتها أفضل المعايير. وفي هذا السياق، تسعدني الإشارة إلى التعاون بين مصرف قطر المركزي وهيئة التنظيم لوضع قواعد جديدة لأعمال الصيرفة الإسلامية الصادرة عن هيئة التنظيم خلال العام ٢٠١٥، وتعليمات التأمين الجديدة لمصرف قطر المركزي التي ستصدر في العام ٢٠١٦. ويعدّ هذا التعاون والتنسيق أساسياً للتأكد من ترسيخ القواعد الجديدة وضمان التوافق بينها وبين القواعد الرقابية النظيرة قدر الإمكان.

تحتاج الجهات التنظيمية، والشركات التي تنظمها هيئة التنظيم على السواء، إلى أن يكون لديها رؤية واضحة حول المخاطر. ويتحقق ذلك من خلال الحصول على البيانات الخاصة بالمخاطر سواء كانت قائمة أو ناشئة. وشهد العام ٢٠١٥ التطبيق النهائي لإطار عمل التقارير الاحترازية الجديد للبنوك وشركات التأمين، وذلك بعد سنتين من الجهود المتواصلة لتطويره. كما عملت هيئة التنظيم على تعزيز متطلبات إعداد التقارير، وعند جمع البيانات صبّت تركيزها على المخاطر المالية الرئيسية في قطاعات التأمين، والبنوك، وإدارة الأصول. ويعدّ نظام تقديم البيانات الجديد نظاماً قيّماً ليس لغايات الإشراف على الشركات وحسب، ولكن أيضاً بالنسبة إلى الجهود التي تبذلها هيئة التنظيم لتوسيع قدراتها الإشرافية الاحترازية الكلية وترسيخها، كما يضع ذلك هيئة التنظيم في المكان المناسب لتحصين عمل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر ولاستقرار القطاع المالي عامة.

نهايةً أودّ التأكيد على أنّ التقدم الذي أحرزته هيئة التنظيم لم يكن ممكناً لولا دعم وقيادة سعادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعبر عن خالص امتناني لهم. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع موظفي هيئة التنظيم على عملهم الدؤوب وانضباطهم المهني. ومما لا شك فيه أننا حققنا جميعاً الكثير من الإنجازات التي تعدّ مصدر فخر لنا خلال سنواتنا العشر الأولى.

إطار عمل الحوكمة

الحوكمة

أنشأت هيئة تنظيم مركز قطر للمال إطار عمل للحوكمة تضمن من خلاله تطبيق مبادئ الشفافية، والنزاهة، والاستقلالية، والمحاسبة، والإنصاف. وتلتزم هيئة التنظيم بتقديم أفضل الممارسات والقيادة في هذا المجال. وقد أصدر مجلس إدارة هيئة التنظيم قرار الحوكمة الذي يضع السياسة المعتمدة من مجلس الإدارة المتعلقة بالحوكمة حول مختلف المسائل. ويعكس إطار عمل الحوكمة رغبة المجلس في تسيير أعمال هيئة التنظيم وفقاً للأهداف التنظيمية والقوانين المطبقة ومبادئ الحوكمة السليمة.

دور مجلس الإدارة

يكمن دور مجلس الإدارة في قيادة هيئة التنظيم وفقاً لأحكام قانون مركز قطر للمال والتشريعات الأخرى المطبقة. ويُعنى المجلس بتحديد الوجهة الاستراتيجية لهيئة التنظيم، والإشراف على تسيير الأعمال اليومية التي تقودها الإدارة التنفيذية، ووضع السياسات الملائمة لإدارة المخاطر المرتبطة بعمليات هيئة التنظيم وتحقيق أهدافها التنظيمية، والتأكد بانتظام من فعالية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر.

هيكل الحوكمة

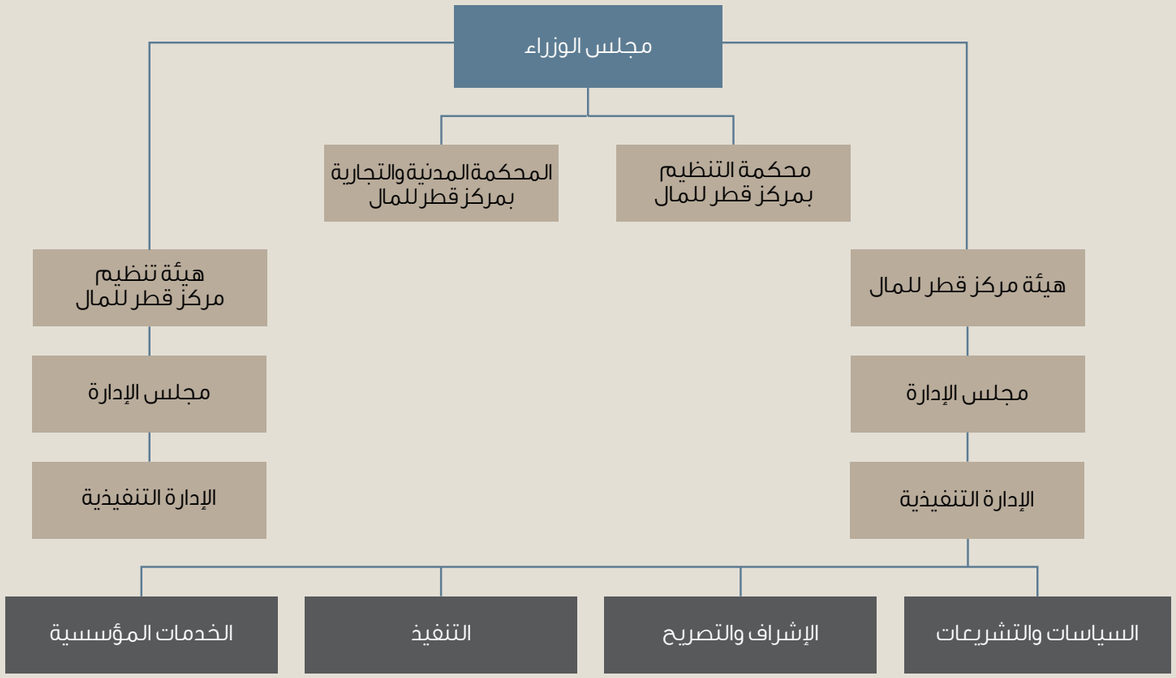

إطار عمل الحوكمة

مجلس الإدارة

تشكيل المجلس

ينصّ قانون مركز قطر للمال على تشكيل مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال من ستة أعضاء كحدّ أقصى يعيّنهم مجلس الوزراء، ويكونون ضليعين ومتمرسين في مجال تنظيم الخدمات المالية. ويتم تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بناء على قرار من مجلس الوزراء. وتمتد ولايته على ثلاث سنوات بدءاً من تاريخ ٨ مارس ٢٠١٢، وقد تمّ تمديدها لمدة ثلاث سنوات أخرى ابتداءً من مارس ٢٠١٥. يرفع مجلس الإدارة إلى مجلس الوزراء تقاريره السنوية التي تفيد بإنجازته وبآرائه حول الأهداف المحققة في السنة المنصرمة وغيرها من المسائل الواجبة قانوناً.

اجتماعات مجلس الإدارة

اجتمع مجلس الإدارة أربع مرات في العام ٢٠١٥، وقد حضر كل الأعضاء كافة اجتماعات المجلس. وافق مجلس الإدارة على عدد من القواعد وتعديلات القواعد، ونظر في مختلف السياسات التنظيمية، وراجع عدداً من المسائل العالقة.

أما التعديلات على القواعد والسياسات التي قررها المجلس في عام ٢٠١٥، فتتعلق بالتعديلات المختلفة على القواعد للعام ٢٠١٥ التي دخلت حيّز التنفيذ في الأول من يوليو ٢٠١٥، والقواعد الاحترازية للأعمال المصرفية الإسلامية لعام ٢٠١٥، وتعديلات قواعد مزاولة الأعمال لعام ٢٠١٥، التي دخلت حيّز التنفيذ في الأول من يناير ٢٠١٦.

أما المسائل الثابتة التي راجعها المجلس فهي الميزانية السنوية، والبيانات المالية المدققة، والتقارير المالية الربعية، والمراجعة السنوية لعملية إدارة المخاطر، والتقارير الإدارية الشهرية المقدمة إلى المجلس. كما راجع المجلس التقرير الاحترازي الكلي النصف السنوي.

وبقي المجلس على إطلاع دائم بالتطورات المتصلة بالتنسيق التنظيمي ما بين الجهات الرقابية المالية في قطر وهي تشمل التقدم المحرز في أعمال لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر. وقد اطّلع المجلس على المبادرات الجاري تنفيذها والمقترحة من هيئة التنظيم لإحراز التقدم في الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي.

لجان مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بالسلطات اللازمة لتأسيس اللجان التي من شأنها أن تتخذ الاجراءات وأن تقدم الاستشارات حول مواضيع تختص بها. يتضمن قرار الحوكمة الصادر عن المجلس تأسيس لجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة التعيينات والأجور، ويحدد هذا القرار طبيعة عمل هاتين اللجنتين وعضويتهما. تراجع اللجنتان المسائل الواردة بموجب نظامهما الداخلي وترفعان التوصيات والتقارير إلى مجلس الإدارة بشأن هذه المسائل.

لجنة التدقيق والمخاطر

تتألف لجنة التدقيق والمخاطر من السيدين روبرت أوساليفان (رئيس اللجنة) والسيد جان- فرانسوا لوبتي.

تشرف لجنة التدقيق والمخاطر بصورة خاصة على ما يلي:

- فعالية السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية في هيئة التنظيم بما فيها تلك المعتمدة في إعداد التقارير المالية.
- الامتثال إلى المتطلبات القانونية وغيرها.
- أداء التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي المعتمد من هيئة التنظيم.
- فعالية إطار عمل الضوابط الداخلية.
- خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.

اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر أربع مرات في العام ٢٠١٥ واستكملت الاجتماعات عن طريق تبادل المعلومات في الفترة التي تفصل بينها. حضر الاجتماعات كل من رئيس قسم التدقيق الداخلي، والمدير التنفيذي لدائرة الخدمات المؤسسية والرئيس المالي، ورئيس تكنولوجيا المعلومات، والمدير التنفيذي للإشراف والتصريح، وغيرهم من أعضاء الإدارة التنفيذية بناء على دعوة وجهت إليهم. وراجعت اللجنة التحديثات الربعية المتعلقة بسجل المخاطر لدى هيئة التنظيم.

وافقت اللجنة على برنامج التدقيق الداخلي وتابعت تطبيقه من خلال الاتصال الدائم مع رئيس قسم التدقيق الداخلي. وفي العام ٢٠١٥ اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر بالمدققين الخارجيين لهيئة التنظيم مرتين وأشرفت على تنفيذ التدقيق الخارجي لبياناتها المالية. وطبقاً لأفضل الممارسات ولتشجيع استقلال المدققين، وبتوصية من لجنة التدقيق والمخاطر، تقرّر استبدال المدقق المعتمد من هيئة التنظيم بعد فترة خمس سنوات على التعاقد معه. وعُقد اجتماع للتعرف إلى المدقق الجديد في ديسمبر ٢٠١٥.

رفعت اللجنة كافة المسائل الهامة لعناية المجلس الذي نظر أيضاً في جميع محاضر اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر.

وترى لجنة التدقيق والمخاطر أن تستمرّ هيئة التنظيم في تطبيق السياسات والضوابط المناسبة على مختلف مجالات الأعمال والعمليات فيها. كما يقوم قسم التدقيق الداخلي ونظام الضوابط الداخلية بالمهام الموكلة إليهما وهما يوفران الضمانة بأن العمل جار بانتظام على تحديد ومعالجة فرص التحسين المستمر.

لجنة التعيينات والأجور

تتألف عضوية لجنة التعيينات والأجور من السيد جان- فرانسوا لوبتي (رئيس اللجنة) والدكتور جيفري كارمايكل. اجتمعت اللجنة أربع مرات في العام ٢٠١٥ وحضر الرئيس التنفيذي، والمدير التنفيذي للخدمات المؤسسية جميع الاجتماعات التي جرت في عام ٢٠١٥ بناء على دعوة وجّهت إليهم. وحضر الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية ورئيس قسم الموارد البشرية الاجتماع الرابع للجنة لعام ٢٠١٥.

وتركز لجنة التعيينات والأجور في عملها على دراسة التوصيات بشأن سياسة الأجور ورفعها إلى المجلس. وتنظر اللجنة أيضاً في قضايا الموارد البشرية الاستراتيجية، خاصة تلك المتعلقة بتعيين المواطنين القطريين وتدريبهم.

ورفعت إلى اللجنة في جميع اجتماعاتها خلال العام ٢٠١٥ تقارير عامة عن مستجدات الموارد البشرية، خاصة الجهود التي تصب في إطار التقطير والتقدم الوظيفي، وعدد الموظفين، ودوران الموظفين وتجديد عقود الإدارة العليا، والاستمرارية، والترقيات، والتدريب، وانتداب الموظفين.

ورفعت لجنة التعيينات والأجور كافة المسائل الهامة لعناية مجلس الإدارة الذي نظر أيضاً في جميع محاضر اجتماعات اللجنة.

التقييم الداخلي لمجلس الإدارة

في عام ٢٠١٥ عمد مجلس الإدارة على عادته إلى إجراء التقييم الذاتي وهو يهدف من خلاله إلى مراجعة الممارسات القائمة في المجلس وإيجاد الطرق الفضلى لتحسين الفعالية. وقد ناقش المجلس نتائج التقييم لعام ٢٠١٥ في أول اجتماع يعقده في العام ٢٠١٦.

مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال

الدكتور جيفري كارمايكل
عضو مجلس الإدارة

سعادة الشيخ
عبد الله بن سعود آل ثاني
رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال

السيد جان-فرانسوا لوبتي
عضو مجلس الإدارة

السيد روبرت أوساليفان
عضو مجلس الإدارة

السيد مايكل راين
عضو مجلس الإدارة

السيد ناصر الشيبي
عضو مجلس الإدارة

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة الشيخ عبد اللّه بن سعود آل ثاني

رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال

عُيّن سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظاً لمصرف قطر المركزي في مايو ٢٠٠٦، بعد أن بدأ مسيرته المهنية في المصرف عام ١٩٨١. تولى سعادته منصب نائب المحافظ ما بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠١، ثم ترأس مجلس إدارة ديوان المحاسبة بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٦، قبل تولّيه منصبه الحالي.

عُيّن سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني رئيساً لمجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس ٢٠١٢ وعيّن رئيساً لمجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في وقت لاحق من العام ٢٠١٢ . بالإضافة إلى ذلك، يتولى سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني رئاسة مجلس إدارة لجنة الاستقرار المالي والرقابة على المخاطر. كما ترأس مجلس إدارة كل من الخدمات المالية الإسلامية (٢٠١٣) ومؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية حتى ديسمبر ٢٠١٣ ، وهو حالياً عضو في هاتين المؤسستين.

وهو يشغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك قطر للتنمية إلى جانب كونه عضواً في مجلس إدارة المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار.

وتولّى سعادته رئاسة مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي لعام٢٠١٤ ، إلى جانب كونه عضواً في جهاز قطر للاستثمار، ورئيس مجلس إدارة محافظي الوكالات النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي ولجنة المصارف المركزية.

السيد ناصر الشيبي

عضو مجلس الإدارة

عُيّن السيد ناصر الشيبي عضواً في مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس ٢٠١٢، ويتولى حالياً منصب الرئيس التنفيذي (CEO) لهيئة قطر للأسواق المالية، وقد شغل عدة وظائف في سوق الدوحة للأوراق المالية (بورصة قطر) وقطر غاز في الفترة الممتدة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٥، كما قاد الفريق المعني بتأسيس هيئة قطر للأسواق المالية عام٢٠٠٦ ، وانخرط بشكل فعال في تطويرها في دولة قطر. يشغل السيد ناصر أحمد الشيبي عدداً من المراكز القيادية في القطاع المالي، منها مهامه كنائب رئيس مجلس إدارة أكاديمية قطر للمال والأعمال (QFBA).

وعلى الصعيد الدولي وخلال فترة توليه مهام الرئيس التنفيذي، حصلت هيئة قطر للأسواق المالية على العضوية الكاملة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وعضوية ثلاث لجان متخصصة تحت مظلة المنظمة، كما وقع اتفاقية شراكة مع مؤسسة وكالات الترميز العالمية لإصدار الرقم الدولي (ANNA)، بالإضافة إلى انضمام الهيئة لعضوية مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). أما على المستوى الإقليمي فقد تولى منصب رئيس اتحاد الهيئات العربية للأوراق المالية لسنة ٢٠١٢ – ٢٠١٣.

بالإضافة إلى ذلك، يشترك السيد الشيبي في عضوية عدد من لجان الإشراف الوطنية مثل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولجنة تطوير الأسواق المالية، كما أنه كان عضواً في اللجنة التأسيسية لإنشاء أكاديمية أسباير الرياضية.

الدكتور جيفري كارمايكل

عضو مجلس الإدارة

تم تعيين الدكتور جيفري كارمايكل في عضوية مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس ٢٠١٢ وهو عضو في لجنة التعيينات والأجور التابعة للمجلس. د. كارمايكل هو الرئيس التنفيذي للمجموعة المالية Promontory Financial Group Australasia, LLP, PFGA ، وقبل الانضمام إلى هذه المجموعة، شغل د. كارمايكل منصب مدير رئيسي في إدارة الشركات ومستشار لدى البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وعدد من الحكومات حول مسائل ترتبط بالبنية والتصميم والفعالية التنظيمية بالإضافة إلى إدارة الديون والتدريب.

حتى العام ٢٠٠٣، كان د. كارمايكل أول رئيس لمجلس إدارة هيئة التنظيم الاحترازي الأسترالية، وتولى مسؤولية تنظيم البنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد والإشراف عليها. تشمل السيرة المهنية للدكتور كارمايكل مناصب عليا في بنك الاحتياط الأسترالي حيث عمل لمدة ٢٠ سنة، كما كان أستاذاً لمادة المال في جامعة بوند لمدة ٧ سنوات، وعضواً في عدد من مجالس إدارة هيئات حكومية وخاصة، وشارك في عدد من الدراسات ومنها دراسة واليس حول النظام المالي الأسترالي.

السيد جان-فرانسوا لوبتي

عضو مجلس الإدارة

انضمّ السيد لوبتي إلى مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس٢٠٠٦، وهو رئيس لجنة التعيينات والأجور، وعضو في لجنة التدقيق والمخاطر التابعتين لمجلس الإدارة. تولى السيد لوبتي منصب الرئيس التنفيذي في بنك "أندوسويز"، ثمّ منصب رئيس مجلس إدارة "لجنة مخاطر السوق" في مجموعة "بي أن بي باريبا".

وفي فرنسا، تولى السيد لوبتي رئاسة كل من "مجلس أسواق العقود الآجلة"، و"مجلس الأسواق المالية"، و"لجنة عمليات البورصة"، و"المجلس الوطني للمحاسبة" في فرنسا (وبصفته هذه، كان عضواً في هيئة الأسواق المالية، باريس)، وكان أيضاً عضواً في "لجنة تنظيم الأعمال المصرفية والمالية"، و"لجنة مؤسسات الائتمان ومؤسسات الاستثمار". ويشغل السيد لوبتي حالياً منصب عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة "بي أن بي باريبا".

السيد روبرت أوساليفان

عضو مجلس الإدارة

انضم السيد روبرت أوساليفان إلى مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس٢٠٠٦، وهو رئيس لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة. عمل السيد أوساليفان كنائب رئيس أول في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك حيث أمضى قرابة ٣٨ سنة من حياته المهنية. وقد تولى مسؤولية الإشراف على التحقيقات المالية التي شملت المؤسسات المصرفية الأجنبية العاملة في نيويورك. وكان مسؤولاً عن الإشراف على برامج المساعدات الفنية المختلفة المقدمة إلى هيئات الإشراف الخارجية على البنوك.

السيد مايكل راين

عضو مجلس الإدارة

يتولى السيد مايكل راين منصب الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال. انضم السيد راين إلى هيئة التنظيم عام ٢٠٠٩ آتياً من "بنك أوف أميركا ميريل لينش" حيث تولى عدداً من المناصب العليا في لندن ودبلن، وتشمل الرئيس التنفيذي لـ"ميريل لينش الدولي المحدود" والمدير التنفيذي لـ"بنك أوف أميركا ميريل لينش" في إيرلندة. وقبل الانضمام إلى "ميريل لينش"، شغل السيد راين منصب نائب الرئيس في الاعتماد السويسري للمنتجات المالية، ومسؤول في مكتب كادوالادر، ويكرشام، وتافت في نيويورك، حيث تخصص في قانون الشركات والأوراق المالية والبنوك. كما أن السيد راين عضو في لجنة الاستقرار المالي والرقابة على المخاطر القطرية، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعضو في مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية.

الإدارة التنفيذية

السيد إيرول كروجر

المدير التنفيذي لدائرة الإشراف والتصريح

يملك السيد إيرول كروجر أكثر من ٣٨ عاماً من الخبرة في مجال تنظيم الخدمات المالية، وقد أمضى ٣٤ سنة منها في العمل لدى بنك الاحتياط الجنوب الإفريقي، حيث تركزت مهامه على مدى أكثر من عشرين عاماً على المسائل الرقابية وحيث شغل عدة مناصب عليا تنوعت بين مدير عام وكاتب البنوك ورئيس دائرة الإشراف على البنوك. وتولى منصبه الحالي كمدير تنفيذي لدائرة الإشراف والتصريح في هيئة تنظيم مركز قطر للمال في أغسطس ٢٠١١.

وبرز اسم السيد كروجر أيضاً على صعيد عالمي، فعمل على تعزيز المعايير والممارسات الرقابية السليمة الدولية من خلال العمل بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٩ في مجموعة الاتصال للمبادئ الأساسية، وهي لجنة متفرعة من لجنة بازل للرقابة المصرفية (والتي أصبحت تعرف بلجنة الاتصال الدولية منذ العام ٢٠٠٧). وفي العام ٢٠٠٩، مثل بلاده بصفتها عضواً كاملاً في لجنة بازل للرقابة المصرفية. وهو حالياً عضو في مجموعة بازل الاستشارية، وهي لجنة متفرعة من لجنة بازل تُعنى بأمور الرقابة المصرفية.

إن السيد كروجر عضو في لجنة الاستقرار المالي والرقابة على المخاطر المنشأة بموجب القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية، وهو متحدث ومحاضر في عدد من المنتديات المحلية والدولية. وقد تخرج من جامعة بريتوريا في جنوب إفريقيا ومنحه المعهد الجنوب الإفريقي لإدارة المخاطر جائزة أفضل مدير مخاطر للعام ٢٠١٠.

السيد أوتيلو ستورينو

المدير التنفيذي للخدمات المؤسسية

انضم السيد أوتيلو ستورينو إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال في أكتوبر ٢٠١٢ حيث شغل منصب رئيس العمليات. وفي مارس ٢٠١٣، توسّعت دائرة مسؤولياته لتشمل رئاسة الشؤون المالية. أما في سبتمبر ٢٠١٤، فقد عيّن السيد ستورينو في منصب المدير التنفيذي للخدمات المؤسسية بالإضافة إلى دوره كرئيس العمليات ورئيس الشؤون المالية. وقبل انضمامه إلى هيئة التنظيم، شغل السيد ستورينو منصب رئيس العمليات في ستيت ستريت جلوبال أدفايزرز (SSgA) حيث كان مسؤولاً عن الأعمال الوظيفية، والبنية التحتية، والتجارة الدولية، وستيت ستريت جلوبال أدفايزرز في كندا.

وتولى السيد ستورينو رئاسة مجموعة إدارة العلاقات الدولية في ستيت ستريت من العام ٢٠٠٤ إلى العام ٢٠٠٥. وبين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، ترأس قسم تعزيز النقد في ستيت ستريت كما شغل منصب رئيس قسم خدمات معالجة النقد العالمي.

وقد انضم السيد ستورينو إلى الشركة في العام ١٩٩٠ في فرعها في تورونتو حيث شغل منصب رئيس قسم العمليات وخدمات العملاء الخاصة بأعمال خدمات المستثمرين في ستيت ستريت. ومن ثم انتقل إلى لندن في العام ١٩٩٢ ليترأس قسم خدمات العملاء. وفي العام ١٩٩٤، انتقل إلى بوسطن حيث ترأس قسم العمليات الدولية ضمن قسم الأسواق الخاص بستيت ستريت جلوبال. بالإضافة إلى ذلك، كان السيد ستورينو عضواً في لجنة رأس المال ولجنة التمويل التابعتين لستيت ستريت.

السيد عيسى عبدالله

الرئيس التنفيذي للعمليات

عيّنت هيئة تنظيم مركز قطر للمال السيد عيسى عبدالله في منصب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية في ١٥ يونيو ٢٠١٤. وفي مارس ٢٠١٦، عُيّن في منصب الرئيس التنفيذي للعمليات المرتبطة بالخدمات المؤسسية، فتوسّعت مسؤولياته لتشمل أقسام العمليات، وتكنولوجيا المعلومات، والمستشار العام، والموارد البشرية، والترجمة، والتطوّر المهني والتقطير، والاتصالات المؤسسية.

ويأتي السيد عبدالله حاملاً معه أكثر من ٢٠ سنة من الخبرة في مجالات عديدة تشمل قطاعات الإتصالات، والطاقة، والنقل.

وقد تخرّج السيد عبدالله من جامعة برادفورد للهندسة والتصميم والتكنولوجيا (في المملكة المتحدة)، وحاز على بكالوريوس علمي في الهندسة الإلكترونية والاتصالات والإنترنت. ويدعم هذه المؤهلات العلمية عدد من العضويات المهنية، فالسيد عبدالله يحمل دبلوماً في ممارسات الموارد البشرية من معهد شؤون الأفراد والتنمية (CIPD) وهو زميل في معهد الإدارة (CMI).

كما أن السيد عبدالله زميل في المجلس الاستشاري للمواهب الخليجية التابع لاستشارات أكسفورد الاستراتيجية، حيث يقدم المشورة حول مسائل التقطير الاستراتيجية.

السيدة برو موريس

المديرة التنفيذية لدائرة السياسات والتشريعات

تملك السيدة برو موريس أكثر من ٢٣ عاماً من الخبرة التنظيمية في كافة قطاعات الخدمات المالية. وقد انضمت السيدة موريس إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال في أكتوبر ٢٠٠٦ آتية من هيئة التنظيم الاحترازية الأسترالية. وفي شهر يناير من العام ٢٠١٥، عيّنت السيدة موريس في منصب المديرة التنفيذية لدائرة السياسات والتشريعات بهيكليتها الجديدة، وهي عضو في عدد من اللجان الرقابية المشتركة المخوّلة النظر في عدد من السياسات القانونية والتنظيمية في الدولة.

وقد عملت السيدة موريس كمسؤولة خبيرة في السياسات في هيئة التنظيم الاحترازية الأسترالية وتمرّست في مختلف نواحي السياسة الاحترازية في كافة قطاعات الخدمات المالية. وكانت أيضاً مسؤولة عن العمل التشريعي والتنسيق مع خزانة الكمنويلث ومكتب المدعي العام حول المسائل الخاصة بالسياسات بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦.

وقبل الانضمام إلى هيئة التنظيم الاحترازي الأسترالية، عينت السيدة موريس مديرة في قسم تنافسية الفحم في إدارة الصناعة والعلوم والموارد. وساهمت في دورها هذا في تطوير سياسة الطاقة المتصلة بالفحم في أستراليا من خلال تنظيم المنتديات الرفيعة المستوى وبناء العلاقات الثنائية.

الإشراف والتصريح

الأهداف الاستراتيجية

تتكوّن الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي من ستة أهداف أساسية ترتبط بالأهداف العامة لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وخطة استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦، وهي:

١. تحسين الأداء التنظيمي من خلال إنشاء نظام احترازي جزئي ثابت مبني على المخاطر ويتماشى مع التطورات التنظيمية العالمية وأيضاً من خلال تعزيز ممارسات الإفصاح.

٢. توسيع نطاق الإشراف الاحترازي الكلي من خلال وضع نظام احترازي كلي مبني على أفضل الممارسات العالمية.

٣. تعزيز البنية التحتية للسوق المالية من خلال إدخال التحسينات على نظام المدفوعات والتسويات وكذلك طرح مبادرات لتطوير سوق الدين.

٤. تعزيز حماية المستهلك والمستثمر من خلال وضع معايير وقواعد السلوك، وحماية المعلومات الائتمانية ورفع مستوى الوعي العام والتثقيف.

٥. تعزيز التعاون التنظيمي بين الجهات الرقابية الثلاث وهي مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية وتدعيم أواصر التعاون على المستويين المحلي والدولي.

٦. بناء الموارد البشرية عن طريق مبادرات التدريب والتطوير المهني في الجهات الرقابية الثلاث، وفي القطاع المالي عامة.

التصريح

استناداً إلى أنظمة الخدمات المالية، يعمل قسم التصريح في هيئة التنظيم على وضع معايير قبول أو رفض الطلبات المقدمة من الكيانات للحصول على التصاريح. وقبل منح التصريح، يقوم القسم بتقييم عدد من العوامل المختلفة التي تشمل هيكل الملكية والحوكمة (ومنها أهلية وملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا) في الكيان المقترح والمجموعة التي ينتمي إليها بالإضافة إلى الخطة الاستراتيجية والتشغيلية والضوابط الداخلية ومقوّمات إدارة المخاطر والوضع المالي المتوقع (ويشمل قاعدة رأس المال عند الاقتضاء). إذا كان مقدم الطلب أو المؤسسة الأم كياناً أجنبياً، يتم الحصول أيضاً على موافقة مسبقة من الجهة الإشرافية في البلد الأم.

تتوافق معايير التصريح مع تلك المطبقة في عملية الإشراف المستمر عند التصريح للكيان، حيث يرتكز القرار على التأكد من أن الهيكلية القانونية والإدارية والتشغيلية وملكية الكيان المصرح له والمجموعة التي يندرج ضمنها لن تعيق عملية الإشراف الفعال بصورة فردية أو كلية. ومن ضمن معايير التقييم أيضاً مدى ملاءمة المساهمين الرئيسيين في الشركة مقدمة الطلب، بما في ذلك المالكين الرئيسيين، والمستفيدين الحقيقيين وغيرهم من الجهات التي قد تمارس نفوذاً على الشركة، بالإضافة إلى الشفافية في هيكلية الملكية ومصادر رأس المال الأولي وقدرة المساهمين على تقديم الدعم المالي الإضافي، كلما اقتضت الحاجة ذلك.

خلال مرحلة التصريح، يجري القسم تقييماً لخبرة ونزاهة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للشركة مقدمة الطلب، وأي احتمال لتضارب المصالح (اختبار الأهلية والملاءمة). يحدد هذا التقييم

الإشراف

الأعمال المصرفية وإدارة الاستثمار

تماشياً مع الالتزام بوضع وإنشاء بنية تحتية تنظيمية مالية تلبي المعايير الدولية وأفضل الممارسات، حقق قسم الإشراف تقدماً جيداً خلال العام المالي وواصل تنفيذ الأهداف والأولويات الواردة في الخطة الاستراتيجية. وقد تحققت الأهداف من خلال الاستراتيجيات الجزئية وخطط العمل المتوافقة مع أهداف هيئة التنظيم القانونية.

شهد الإطار التنظيمي العالمي تغييرات بارزة في السنوات الأخيرة، نتجت عنها تعديلات جوهرية على المعايير الصادرة عن الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المالية الدولية وهي: لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، والجمعية الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

وتركزت الإصلاحات على تعزيز معايير كفاية رأس المال وإدارة السيولة والحوكمة ودفعت هيئة التنظيم إلى تعزيز النهج القائم على المخاطر عند تنظيم المؤسسات المالية، وزيادة التركيز على التعاون مع الجهات التنظيمية وتبادل المعلومات.

وقامت هيئة التنظيم خلال عام ٢٠١٥ بتطوير الاستخدام والفهم الداخلي لمعلومات الإدارة المحسّنة والموسّعة الصادرة عن نظام الإفصاح الإلكتروني للبيانات والقوائم المالية XBRL، والتي تشكل قاعدة بيانات وضعت في الاستخدام منذ أكثر من عام. وقد وضعت هيئة التنظيم أهدافاً رئيسية تقضي بتحقيق إطار احترازي جزئي متسق مبني على المخاطر ويتوافق مع أفضل الممارسات التنظيمية العالمية، مدعوم بالمقاربة الاحترازية الكلية.

وساهمت المنهجية القائمة حول تعزيز كفاءة وفعالية عملية المراقبة اليومية للشركات الخاضعة للتنظيم، في تعميق نهج المراقبة المبني على المخاطر المتبع في هيئة التنظيم، والبرهان على ذلك زيادة البرامج الرقابية المختلفة في كل من المؤسسات المعنية. ومع المحافظة على نهج مفصّل للإشراف على الشركات المصرح لها والتمسك بمبدأ التناسبية، تم تطبيق البرامج الرقابية بصورة تضمن العناية بتحديد المخاطر الجديدة والناشئة. كما وضع القسم أولوية تقتضي تكثيف العملية الإشرافية في حال تم تحديد أي مشاكل. ساعدت هذه الجهود هيئة التنظيم على تكييف مراجعاتها الميدانية بشكل مناسب وضبط كل من وتيرة وكثافة عملها الميداني وفقاً لأولويات المخاطر.

خلال عام ٢٠١٥، شاركت هيئة التنظيم بشكل فاعل في مختلف الفعاليات الإشرافية التي تستضيفها الاختصاصات القضائية الأصلية للشركات، حيث ساهمت مشاركتنا في هذه الأنشطة في تعزيز تبادل المعلومات مع تلك الاختصاصات، والمساعدة في وضع جدول أعمال مشترك لمعالجة المخاطر ومواطن الضعف وتوفير أرضية صلبة لإيصال الرسائل الإشرافية الرئيسية وباتت تشكل اليوم عنصراً حيوياً للبرامج الرقابية المعنية.

ما إذا كان مجلس إدارة مقدم الطلب (أو هيئته الإدارية في حالة الفروع) يمتلك معرفة صحيحة بالأنشطة الرئيسية التي تنوي الشركة مقدمة الطلب القيام بها والمخاطر المرتبطة بها.

تركز عملية التصريح بشكل كبير على الاستراتيجية وخطط العمل والخطط التشغيلية للشركة مقدمة الطلب، فعند تقييم الخطط المقترحة من قبل الشركة مقدمة الطلب، يتم النظر في الإطار الذي تقترحه في ما يتعلق بحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بكشف ومنع غسل الأموال والأنشطة المالية الإجرامية فضلاً عن الإشراف على الوظائف المسندة المقترحة. وتماشياً مع نهجنا المبني على المخاطر، نحرص على أن يعكس الهيكل التشغيلي نطاق الأنشطة المقترحة للشركة مقدمة الطلب ودرجة تعقيدها.

خلال عام ٢٠١٥، واصلت هيئة التنظيم تلقي الاستفسارات من قبل الجهات الراغبة في تقديم الطلبات، وخاصة من قطاع التأمين. ويمكن الاطلاع على قائمة الشركات المصرح لها في الجدول (أ) من هذا التقرير وكذلك من خلال السجل العام لهيئة التنظيم على موقعها الإلكتروني.

وشارك عدد من الموظفين في مجموعة متنوعة من المبادرات التدريبية الرسمية الدولية، كما دعمنا ثقافة التطوّر والتعلّم من خلال استخدام منصة FSI Connect – وهي عبارة عن أداة للتعلم الإلكتروني معدة من قبل معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية (BIS) الذي تشترك فيه هيئة التنظيم.

ساهمت الأنشطة التي تحققت خلال العام في تعزيز فهم ومعرفة آلية الإشراف بشكل كبير، مما يسهم في تثبيت الاستقرار المالي عامة.

توضح الرسوم البيانية الواردة من الصفحة ٤٠ إلى الصفحة ٤٩ فئات بيانات القطاع المصرفي التي تجمعها هيئة التنظيم كجزء من مسؤولياتها الرقابية. تُستخدم هذه البيانات على أساس يومي في الأنشطة الإشرافية لتحصين آلية صنع القرارات:

١. مكوّنات إجمالي الأصول
٢. مكوّنات إجمالي القروض والسلف
٣. مكوّنات إجمالي الخصوم
٤. مصادر ودائع الطرف الثالث والحسابات الجارية
٥. مكوّنات الأنشطة خارج الميزانية العمومية
٦. الأصول قيد الإدارة
٧. مكوّنات بيان الدخل
٨. صافي هامش الفائدة
٩. مخاطر الائتمان للطرف المقابل
١٠. التوزيع القطاعي للمخاطر الإجمالية
١١. التوزيع الجغرافي للمخاطر الإجمالية
١٢. الاستحقاق التعاقدي للأصول
١٣. الاستحقاق التعاقدي للالتزامات وحقوق الملكية
١٤. مخاطر السوق
١٥. مخاطر معدّلات الفائدة في الدفاتر المصرفية
١٦. كفاية رأس المال

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تملك هيئة التنظيم فريقاً مخصصاً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعمل على الإشراف على الشركات المصرح لها والأعمال والمهن غير المالية المحددة في مركز قطر للمال، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والخبرة إلى مختلف أقسام هيئة التنظيم. كما يعمل فريق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نحو وثيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووحدة المعلومات المالية، ومصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة مركز قطر للمال، وغيرها من الجهات المحلية والدولية.

إن الغرض الرئيسي من فريق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو أن يؤدي دور الحارس في مركز قطر للمال، وبالتالي التخفيف من احتمال انخراط الشركات بأنشطة قد تشكل جرائم مالية أو تسهلها، والحد من فرص ارتكاب الجرائم المالية بشكل عام وحماية سمعة مركز قطر للمال.

ويعزز إطار عمل المكافحة لدى هيئة التنظيم الوقاية الفعالة ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويلبي المعايير الدولية وأفضل الممارسات. فيشرف فريق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حالياً على ٥٩ شركة مصرحاً لها (مؤسسات مالية) و٣١ شركة مرخصة (الأعمال والمهن غير المالية المحددة) الخاضعة لمتطلبات المكافحة.

الأهداف الاستراتيجية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

١. المساهمة في التطوير المستمر لنظام المكافحة الفعال في قطر، وهو يشمل المشاركة الفاعلة في عملية تقييم المخاطر الوطنية.

٢. تعزيز ثقافة الامتثال لدى مكوّنات القطاع عبر التواصل مع الشركات بصفة دورية، وإجراء تقييم المخاطر للشركات.

٣. إرساء منهجية رقابية قائمة على المخاطر، توظّف الموارد المتاحة على النحو الأمثل من دون أن تمثل عبئاً تنظيمياً غير ضروري على الشركات.

٤. تعزيز المعلومات المالية المتاحة للاستفادة القصوى منها خاصة في ما يتعلق بالأساليب المستجدة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومواطن الضعف المحتملة.

٥. تكوين علاقات بناءة بهدف تحسين التعامل مع الشركاء المحليين والدوليين والجهات الحكومية والشركات على السواء.

٦. السعي إلى تشجيع مشاركة القطاع الفعالة، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى توعية القطاع عامة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين المحلي والدولي.

النهج الإشرافي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تدرك هيئة التنظيم ضرورة اعتماد نهج مبني على المخاطر وأهمية توعية الشركات بواجب الامتثال ووضع استراتيجية إشرافية مفصلة. ووضعت هيئة التنظيم أهدافها الإشرافية بصورة تضمن تغطية جميع الشركات والإشراف عليها للتأكد من أنها تتوافق مع الالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحقيق التوازن بين هذه الاستراتيجية والنهج المبني على المخاطر.

وتتواصل هيئة التنظيم من الناحية الرقابية بشكل منتظم مع جميع الشركات، إما عن طريق تقرير المراجعة المواضيعية السنوية الذي يعدّه مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال، أو الاستبيان السنوي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المخصص للمهن والأعمال غير المالية المحددة (النموذج Q19) أو تقرير الإبلاغ السنوي لمسؤولي الإبلاغ غير المقيمين (Q23). وبالإضافة إلى ذلك، تعمل هيئة التنظيم على إجراء عمليات التقييم المكتبية والقيام بزيارات ميدانية لتقييم المخاطر لشركات مختارة لتحديد ما إذا كانت تلبي شروط الامتثال بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تصنيف مخاطر الشركات

بهدف مساعدة فريق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تحقيق أهدافه الرقابية، أدرجت جميع الشركات على خريطة تفاعلية للمكافحة حيث تظهر بحسب تصنيف المخاطر التي تتهددها بدرجات تختلف بين مرتفعة

جداً أو مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة أو منخفضة جداً. وتتم مراقبة الشركات التي تظهر مخاطر مرتفعة والإشراف عليها وفقاً لنهج التناسبية ويتم التركيز عليها أكثر من تلك التي تظهر مخاطر أقل.

وقد وضعت هيئة التنظيم هدفها الإشرافي بصورة تضمن تغطية كافة الشركات الخاضعة للتنظيم وامتثالها للشروط الرقابية. كما نسعى إلى تحديد مواطن عدم الامتثال لدى الشركات وتحديد المسائل التي تستدعي اهتماماً رقابياً.

الإحصائيات الإشرافية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعام ٢٠١٥

تحققت النتائج التالية على أثر تنفيذ الخطة الاستراتيجية والاستراتيجية الرقابية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام ٢٠١٥:

مراجعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات مركز قطر للمال من ١ يناير حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

الكيانات	عدد المراجعات الميدانية	عدد المراجعات المكتبية	الإجمالي
البنوك	٣	٥٩	٦٢
شركات التأمين	٨	٣٤	٤٢
شركات إدارة الأصول	٢	١١	١٣
الأعمال والمهن غير المالية المحددة	٦	٧٣	٧٩
الإجمالي	**١٩**	**١٧٧**	**١٩٦**

المبادرات الرقابية الرئيسية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

زيارات تقييم المخاطر ومن ضمنها زيارات التقييم الميداني

خلال العام ٢٠١٥، تم تحديد عدد من الشركات لتخضع لزيارات تقييم المخاطر المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والهدف من هذه الزيارات التحقق من التزام الشركات بالأحكام المرتبطة بقواعد المكافحة. وعليه، انخرط عدد من الشركات في برنامج تخفيف المخاطر الذي تنظمه هيئة التنظيم بهدف معالجة أوجه القصور لديها، مع الإشارة إلى أنه لم يتم الكشف عن وجود أي حالة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب لدى هذه الشركات.

المراجعات المواضيعية

أجريت ثلاث مراجعات مواضيعية خلال عام ٢٠١٥:

الإبلاغ السنوي لمسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال- المراجعة المواضيعية

تهدف هذه المراجعة المواضيعية إلى مساعدة هيئة التنظيم في تقييم مستوى امتثال جميع الشركات (المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة) إلى متطلبات رفع التقارير من قبل مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال إلى الإدارة العليا وتحديد ما إذا كانت الشركات تدير الالتزامات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتتعامل معها ومع المخاطر ذات الصلة، على النحو المطلوب.

وخضعت جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لهذه المراجعة بالإضافة إلى عدد من الشركات التي تم اختيارها للتقييم الميداني. وبشكل عام، تراوحت جودة هذه التقارير بين متوسطة وجيدة، مع الإشارة إلى أنه توجب على الشركات توضيح كيفية تقييمها لكفاءة وفعالية السياسات والإجراءات والنظم والضوابط المعتمدة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب.

تقرير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال غير المقيم (نموذج Q٢٣) – المراجعة المواضيعية

تهدف هذه المراجعة المواضيعية إلى تقييم مستوى امتثال الشركات (الأعمال والمهن غير المالية المحددة) ومدى تلبية موجباتها المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نظراً إلى أن مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال لديها لا يقيم عادة في قطر، وذلك مع مراجعة النموذج Q٢٣ الخاص بالتقرير السنوي لمسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال غير المقيم. وفي هذا الصدد، تم استعراض جميع التقارير المتعلقة بالنموذج Q٢٣ وتم اختيار عدد من الشركات لزيارتها ميدانياً وتقييم مدى تلبية الموجبات الناشئة عن عدم الإقامة في الدولة وفقاً لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واستوفى معظم الترتيبات التي اتخذتها هذه الشركات والمرتبطة بعدم إقامة مسؤول الإبلاغ في الدولة متطلبات هيئة التنظيم. وبشكل عام، تراوحت نوعية التقارير بين جيدة إلى غير ممتثلة جزئياً في بعض الحالات. وفي حال التقارير غير الممتثلة جزئياً تم إرسال خطابات بهدف الحصول على توضيحات ومعلومات إضافية للتأكد مما إذا كان يجب الاستمرار بالسماح لهذه الشركات بالعمل في إطار الترتيبات القائمة.

الاستبيان السنوي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المخصص للأعمال والمهن غير المالية المحددة (النموذج Q١٩) – المراجعة المواضيعية

تهدف هذه المراجعة المواضيعية إلى مساعدة هيئة التنظيم في الإشراف على الأعمال والمهن غير المالية المحددة ومراقبتها. وكانت الغاية من هذه المراجعة ابقاء هيئة التنظيم على اطّلاع على أعمال شركات الأعمال والمهن غير المالية المحددة وإطار عمل غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبق لديها.

طلبت هيئة التنظيم من الأعمال والمهن غير المالية المحددة، تقديم الاستبيان السنوي (النموذج Q١٩) الذي يعرض بالتفصيل المعلومات المرتبطة بالأعمال والمنتجات والخدمات التي تقدمها لعملائها استناداً إلى برنامج وإطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتسمح هذه المعلومات لهيئة التنظيم بتقييم احتمالية نشوء أي مخاطر لغسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تهدد مركز قطر للمال ودولة قطر.

التحليل الاحترازي الكلي

بالإضافة إلى تعزيز آلية الإشراف المبنية على المخاطر على المستوى الاحترازي الجزئي أو على مستوى الشركات الفردية، قامت هيئة التنظيم في عام ٢٠١٥ بتحسين إطار عملها الاحترازي الكلي وقدراتها الرقابية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

ومن خلال مراعاة مختلف المخاطر والاتجاهات من منظور احترازي كلي، تمكنت هيئة التنظيم من تعزيز موقعها واستخدام الأدوات النوعية والكمية في دعم الجهات المعنية الداخلية والخارجية. وكان الهدف من ذلك تحديد المعلومات حول المخاطر النظامية الناشئة، بصورة سريعة وشاملة. وقد حددت هيئة التنظيم مواطن الضعف والقصور المحتملة لناحية الإشراف من خلال مراقبة تطورات القطاع والممارسات المتبعة عبر مختلف الحقول المالية على الصعيد الدولي الإقليمي والمحلي.

المراجعة الاحترازية الكلية

سعياً لتحقيق هذه الأهداف، قام فريق التحليل الاحترازي الكلي في هيئة التنظيم بتقييم الاتجاهات والمخاطر الناشئة على المستوى الدولي والإبلاغ عنها، إلى جانب دراسة منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وقطر والأنشطة المالية في مركز قطر للمال. واشتملت الدراسة على النتائج الرئيسية من مختلف أنحاء النظام المالي الدولي والإقليمي والمحلي بما في ذلك ضمن مركز قطر للمال، وصدرت في تقرير شامل عن الاستقرار المالي، وهو تقرير المراجعة الاحترازية الكلية. ويتم إعداد التقرير كل ستة أشهر للاستخدام الداخلي حيث تنتهي الفترة الأولى في ٣١ مارس والفترة الثانية في ٣٠ سبتمبر. وقد أصدرت هيئة التنظيم ثمانية تقارير حتى اليوم. وتستخدم النتائج الرئيسية للتقارير في المراجعات المبنية على المخاطر للمؤسسات المالية الفردية على صعيد الإشراف الجزئي.

ومن القضايا المرتبطة بالاستقرار المالي التي ظهرت دولياً وإقليمياً ومحلياً خلال عام ٢٠١٥، حددت هيئة التنظيم عشر تطورات ومخاطر اعتبرتها الأكثر أهمية، نظراً لقدرتها على التأثير على مستقبل الاستقرار المالي في دولة قطر ومركز قطر للمال.

ويمكن إيجاز التطورات العشرة الأكثر أهمية التي حدثت في فترة الأشهر الستة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥ في النقاط التالية: ١) الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ٢) سلوك الاقتصاد العالمي في اتجاهات متناقضة، ٣) ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي واحتمال نشوء حرب عملات، ٤) خطر الضغط المالي المتفاقم في منطقة اليورو، ٥) ظهور المخاوف المتعلقة بالديون السيادية اليونانية مرة أخرى، ٦) تدهور في أوضاع الاستقرار المالي في روسيا، ٧) ارتفاع أسعار الفائدة الطويلة الأجل في الأسواق الناشئة، ٨) النمو السريع في قطاع الظل المصرفي على الصعيد العالمي، ٩) المخاطر السياسية المتزايدة الناشئة إقليمياً من الأطراف غير الحكومية الفاعلة، ١٠) الهجمات الإلكترونية المنتشرة على نطاق واسع.

أما التطورات العشرة الأكثر أهمية التي حدثت في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ فهي:

١. الضعف والتضارب المستمر في آفاق النمو العالمي.
٢. التباطؤ الاقتصادي في الصين.
٣. الانخفاض السريع في أسعار النفط وتوقع استمرار هذا الوضع لفترة طويلة من الزمن.
٤. السياسة النقدية الأمريكية وعدم الاستقرار.
٥. النمو السريع في قطاع الظل المصرفي العالمي.
٦. الهجمات الالكترونية المنتشرة على نطاق واسع.
٧. الوضع في إيران.
٨. التباطؤ الاقتصادي في السعودية.
٩. المخاطر الجيوسياسية الإقليمية والتهديدات المتزايدة من الأطراف غير الحكومية الفاعلة.
١٠. تباطؤ الاقتصاد القطري وتصاعد المخاطر المرتبطة بالقطاع المصرفي.

البيانات الربع السنوية

قام فريق التحليل الاحترازي الكلي بإصدار البيانات الربع السنوية الخاصة بمركز قطر للمال سعياً منه إلى تقديم رؤية كلية حالية وموجزة لقطاع مؤسسات مركز قطر للمال المالية (أي البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية وشركات إدارة واستشارة الاستثمار) وقطاع التأمين (أي شركات التأمين المباشر وشركات إعادة التأمين والوسطاء). وتعتمد البيانات الربع السنوية على المعلومات المجمعة والقياسية عامة والتي تشكل مصدراً واضحاً للمعلومات (على سبيل المثال، استخدام الجداول والرسوم البيانية). وتسلط هذه البيانات الضوء على الوقائع الرئيسية مثل حجم ونطاق هذين القطاعين وصدرت خلال عام ٢٠١٥ في الفترات المنتهية في ٣١ مارس، و٣٠ يونيو، و٣٠ سبتمبر، و٣١ ديسمبر.

وتضمنت البيانات الخاصة بقطاع المؤسسات المالية التحليلات والاتجاهات حول حجم القطاع وهيكليته، وتصنيف الأنشطة التجارية بحسب نوع الترخيص والموقع الجغرافي والهيكل المؤسسي. واشتملت أيضاً على تحليلات، واتجاهات بنود الميزانية العمومية، والعناصر خارج الميزانية العمومية الرئيسية، والربحية، ونشاط العملات الأجنبية، والأداء، ومعدلات المخاطر (مثل كفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، بالإضافة إلى الأصول الخاضعة للإدارة).

وتضمنت البيانات الخاصة بقطاع التأمين التحليلات والاتجاهات المرتبطة بحجم القطاع وهيكليته وتشكيلته بحسب الموقع الجغرافي ومؤشرات الأداء الرئيسية المصنفة وفقاً لنوع شركة التأمين العاملة في مركز قطر للمال واتجاهات الميزانية العمومية الأساسية.

وقد تم تطوير القدرات في مجال الدراسات الاحترازية الكلية من خلال إدخال البيانات الجزئية المجمعة من الشركات والواردة في التقارير الاحترازية المبنية على المخاطر المعدّلة والتي دخلت حيز التنفيذ في ٣١ مارس ٢٠١٤. وسمحت هذه البيانات الجزئية والمفصّلة لفريق التحليل الاحترازي الكلي بإنتاج التحليلات المعمّقة وإصدارها في الوقت المناسب مع مراعاة علاقتها بتحديد المسائل والاتجاهات المرتبطة بعدد من الاعتبارات المهمة في شركات مركز قطر للمال مثل التمويل والسيولة والائتمان ومخاطر السوق.

ساهم البحث والتحليل الكلي في تعزيز فعالية هيئة التنظيم عند تنفيذ مهامها والمساهمة بشكل استباقي وبنّاء في عمل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، والتعاون الوثيق والمثمر مع كبار موظفي مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

وخلال العام، عقد فريق التحليل الاحترازي الكلي لقاءات مع العديد من الأطراف المعنية لتحديد ومناقشة المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي محلياً. وشارك في الاجتماعات كبار الخبراء في القطاع المالي من ممثلي وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

التحليل المالي

التقارير المنقحة والتقارير الإدارية

اشتملت مجموعة التقارير المنقحة التي أضيفت إلى نظام iFile المخصص للأعمال المصرفية، للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥ على التقارير التالية:

- BR050 – الإفصاح عن البيانات الإضافية
- BR640 – متطلبات الموارد المالية للشركات الخاضعة لقواعد إدارة الاستثمار والأعمال الاستشارية
- BR700 – هيكلية المجموعة – الإفصاحات التكميلية

أصدرت هيئة التنظيم تعليمات موسّعة ومنقحة تشمل التقارير المذكورة أعلاه وعمل فريق التحليل المالي بشكل وثيق مع قسم السياسات لإعداد القواعد الاحترازية للصيرفة الإسلامية الجديدة لعام ٢٠١٥ التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير ٢٠١٦.

وعمل فريق التحليل المالي على استكمال واختبار وإصدار مجموعة تتكوّن من ١٣٥ رسماً بيانياً قياسياً تشمل مواطن الخطر الثمانية. كما قام الفريق بدمج مجموعة أساسية تتكوّن من ٥٨ رسماً بيانياً في لوحة التحكم القياسية تسمح للمشرفين بالاطلاع عليها سريعاً. وتم تدعيم هذه اللوحة بلوحة مخاطر مبوّبة وعناصر البيانات بالتقرير عن معلومات الإدارة. وجُمّعت البيانات على شكل جداول لأغراض التحليل الاحترازي الكلي والبيانات الربع السنوية.

وأعدّ فريق العمل أدلّة للمستخدمين تشمل جميع التقارير ولوحات التحكم القياسية وعرضها بالتفصيل في العديد من الدورات التدريبية والأعمال اليومية.

أما أولويات هيئة التنظيم في عام ٢٠١٦ فتشمل رصد وتبني مناقشات لجنة بازل في مجالات المنهجيات القياسية المعدّلة وتعزيز ممارساتنا في مجال الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية.

التأمين

تقارير التأمين الاحترازية ونظام الإفصاح الإلكتروني للبيانات والقوائم المالية (XBRL)

بعد عملية التشغيل المتوازي التي أطلقت في نوفمبر عام ٢٠١٤ وشملت اختبارات ميدانية واسعة النطاق مع الشركات المصرح لها وغيرها من الجهات المعنية، دخلت التقارير الاحترازية المعدلة لكافة شركات التأمين حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٥. وتم إدراج هذه التقارير ضمن منصة نظام الإفصاح الالكتروني للبيانات والقوائم المالية (XBRL) المخصص لشركات التأمين التي باتت تقدم تقاريرها إلكترونياً من خلال هذه المنصة.

وفي الوقت الذي يتخلل التقارير جمع بيانات إضافية قائمة على المخاطر، أدخل فريق الإشراف على قطاع التأمين عدداً من التحسينات على آلياته الإدارية وتقاريره المالية التحليلية سعياً منه إلى تعزيز عملية تخصيص الموارد الرقابية بصورة تسمح لهيئة التنظيم بزيادة فعالية الإشراف على شركات التأمين.

وفي هذا الصدد، عمل فريق الإشراف على قطاع التأمين بشكل وثيق مع فريق التحليل المالي في هيئة التنظيم على تطوير ١٥٠ رسماً بيانياً قياسياً لتصنيف الشركات من حيث مواطن الخطر ونوع الأنشطة، مع مراعاة الفئة التي تنتمي إليها الشركة من شركات ذات مسؤولية محدودة أو فروع (سواء كانت شركات تأمين تقليدية أو شركات تكافل) أو وسطاء. وتم تعزيز الدراسات التحليلية بالبيانات التي ينتجها النظام لإعداد تقرير المعلومات الإدارية وتقرير مراجعة المخاطر لكل شركة.

توضح المجموعة التالية من الرسوم فئات البيانات الخاصة بقطاع التأمين التي جمعتها هيئة التنظيم كجزء من مسؤولياتها الرقابية. تُستخدم هذه البيانات يومياً في العمليات الإشرافية من أجل تعزيز عملية صنع القرار في هيئة التنظيم:

١. مكوّنات إجمالي الأصول
٢. مكوّنات إجمالي الاستثمارات
٣. مكوّنات إجمالي الالتزامات
٤. أقساط التأمين بحسب الأعمال
٥. الأقساط المحتفظ بها والموزعة
٦. تحليل النسبة المجمعة
٧. مكوّنات بيان الدخل
٨. التوزيع الجغرافي للأعمال
٩. كفاية رأس المال لشركات التأمين ذات المسؤولية المحدودة

وخلال العام ٢٠١٥، تقدمت كافة شركات التأمين في مركز قطر للمال من هيئة التنظيم بتقريرها الأول الخاص بالمخاطر الذاتية والملاءة المالية علماً أنها شركات ذات مسؤولية محدودة. وقد دخل شرط تقديم تقارير المخاطر الذاتية والملاءة المالية حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٥. وهي تقتضي من مجلس إدارة هذه الشركات وإدارتها العليا تقييم احتياجات الملاءة المالية الحالية والمستقبلية لديها بناء على المخاطر واختبارات الضغط والاستراتيجية وخطط الأعمال الواردة في المدة الزمنية المحددة لمخططاتها.

يشكل هذا الإجراء خطوة مهمة في تحسين عملية الإشراف على شركات التأمين وفقاً للمعايير التنظيمية الدولية وهو يستكمل إجراء تقديم التقارير الاحترازية الدورية وتقارير الوضع المالي التي ترفع إلى هيئة التنظيم بغرض التقييم.

التعاون الرقابي مع مصرف قطر المركزي

تماشياً مع استراتيجية الرامية إلى تعزيز التعاون الرقابي مع الجهات النظيرة، قدّمت هيئة التنظيم المساعدة إلى قسم الإشراف على التأمين وقسم الشؤون القانونية في مصرف قطر المركزي في وضع اللمسات الأخيرة على الإطار التنظيمي لشركات التأمين العاملة في دولة قطر. وشمل التعاون توفير المساعدة الفنية لوضع النظام الرقابي لهذا القطاع واستراتيجية الترخيص إضافة إلى مبادرات التدريب والتطوير المهني.

ويكمن دور هيئة التنظيم في التأكد من أن أنظمة التأمين المطبقة في الدولة وفي مركز قطر للمال متوافقة إلى حد كبير في مجالات الترخيص والمتطلبات الاحترازية وقواعد السوق. وأصدر مصرف قطر المركزي مشروع تعليمات التأمين في ورقة تشاورية لمناقشتها مع القطاع في منتصف عام ٢٠١٥، على أن تصدر التعليمات النهائية عام ٢٠١٦.

العمل مع الهيئة الدولية للمشرفين على التأمين

وتشارك هيئة التنظيم بشكل فاعل في الهيئة الدولية للمشرفين على التأمين وتدعم عملها وعمل اللجان الفرعية المنبثقة عنها. ويسمح هذا المنبر لهيئة التنظيم بتوفير خبرتها التنظيمية الإقليمية والمساهمة في أحدث مبادرات صنع السياسات التي تقودها الهيئة الدولية للمشرفين على التأمين، وبرصد التطورات الدولية ذات الصلة وأفضل الممارسات الإشرافية. وتمكّنت هيئة التنظيم خلال العام من ملء استبيان التقييم الذاتي الخاص بالهيئة الدولية المذكورة واستبيان مراجعة الجهات النظيرة كجزء من آليتها القاضية بتوفيق نظامها الرقابي مع أحدث المعايير الدولية.

الشركات المصرفية

مكوّنات إجمالي الأصول

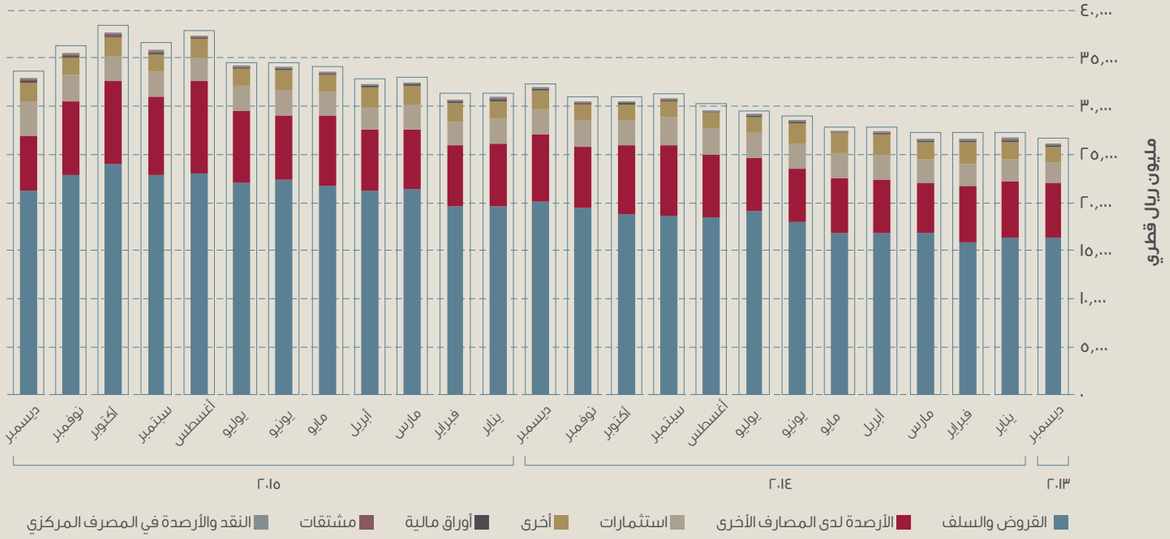

بلغ إجمالي موجودات القطاع المصرفي ٣٢٨ مليار ريال قطري، مسجلاً انخفاضاً من ٣٧٥ مليار ريال قطري وهو أعلى مستوى بلغه في أكتوبر. وهو يعكس بذلك تباطؤاً في النمو السنوي بنسبة ٢٨% فقط في الفترة الممتدة بين ديسمبر ٢٠١٤ وديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٢٢٥% في الفترة الممتدة من ديسمبر ٢٠١٣ إلى ديسمبر ٢٠١٤. وتظهر المكونات وتيرة متقاربة نسبياً، مع تسجيل القروض والسلف نسبة ٦٥% من إجمالي حجم الموجودات، تليها الأرصدة لدى البنوك الأخرى بنسبة ١٧%.

مكوّنات إجمالي القروض والسلف

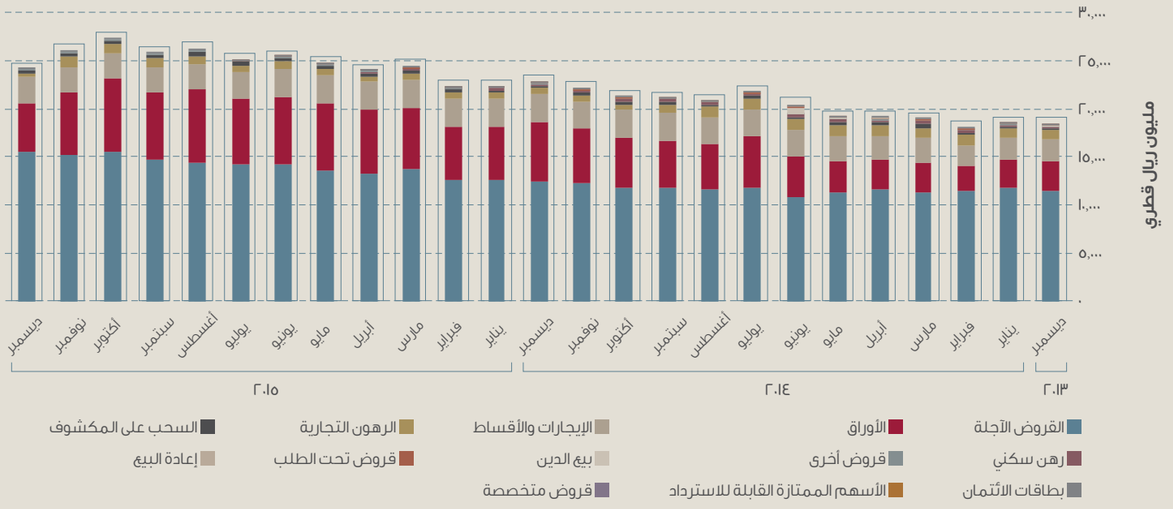

تتقدّم خانة القروض والسلف ثلاثة أنواع من المنتجات هي القروض الآجلة، والأوراق التجارية، والإيجارات والأقساط.

مكوّنات إجمالي الخصوم

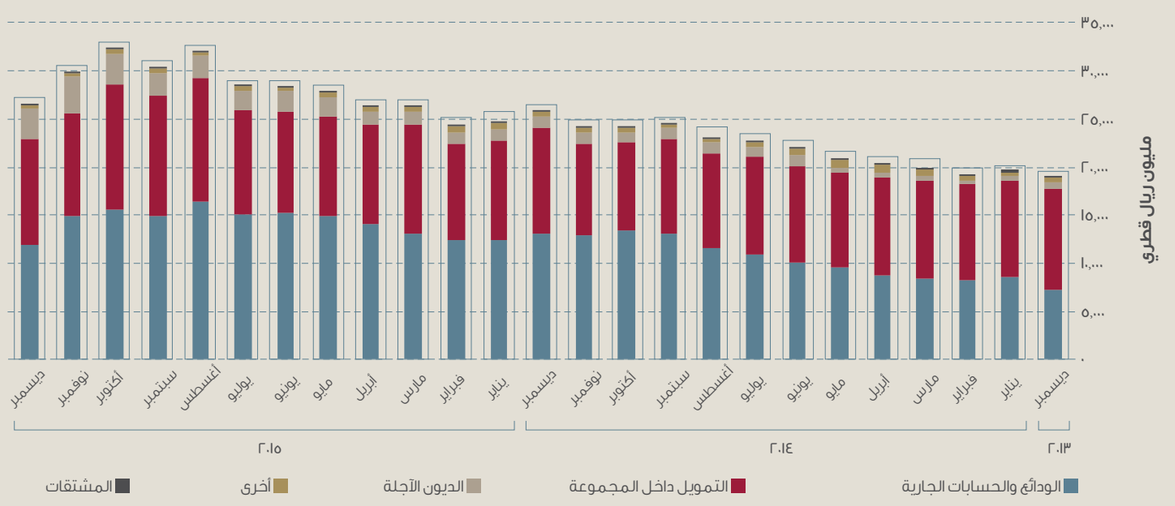

تمثل الودائع والحسابات الجارية، التي تتركز في الودائع الثابتة أو الودائع بإخطار مسبق، ٥٣% من إجمالي قيمة التمويل، وسجّلت انخفاضاً عن نسبة ٥٨% المسجّلة في ديسمبر ٢٠١٤. وحافظ الاعتماد على التمويل داخل المجموعة (باستثناء الديون الطويلة الأجل) على نفس مستواه عند ٣٦%، مقارنة بالعام السابق. وأظهرت القروض لأجل اتجاهاً متنامياً خلال العام، وإن لم تتجاوز نسبتها ١٠%.

مصادر الودائع والحسابات الجارية (باستثناء داخل المجموعة)

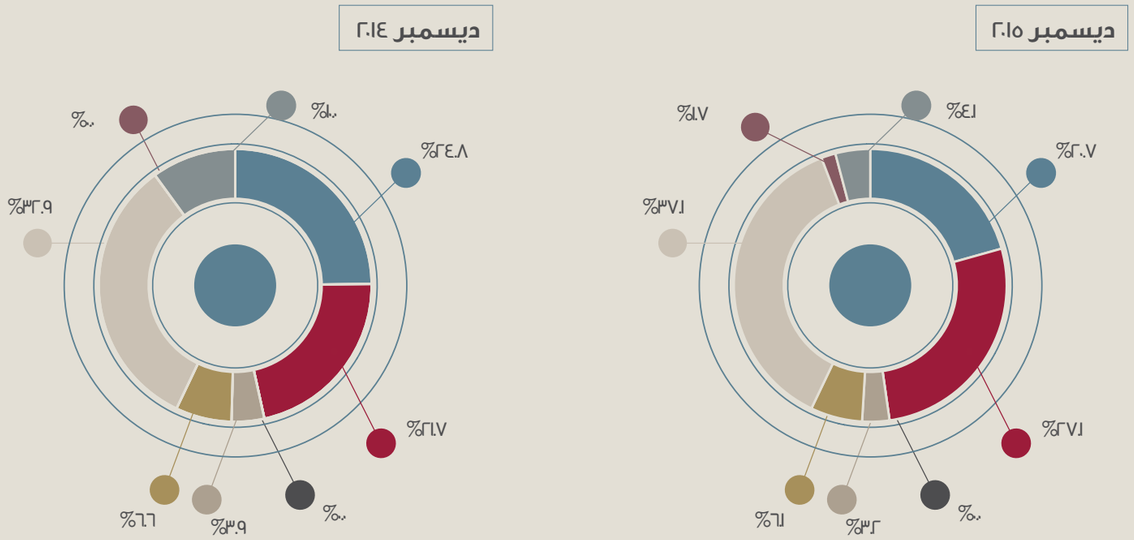

خفّفت البنوك نسبة اعتمادها على البنوك خارج المجموعة والتمويل السيادي، ليتم استبدالها بالشركات والأوراق المالية وشركات الاستثمار.

مكوّنات الأنشطة خارج الميزانية العمومية

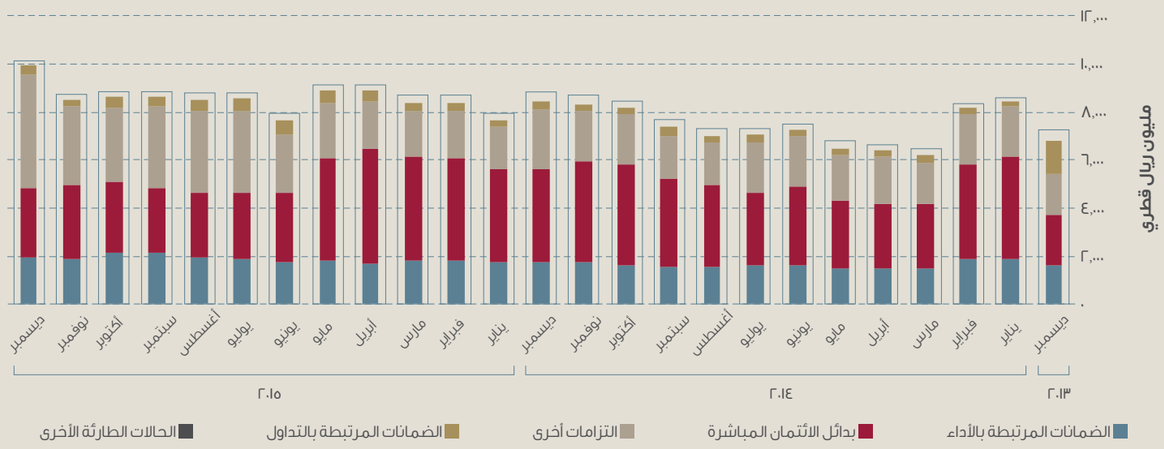

تمثل أنشطة البنوك خارج ميزانياتها العمومية ما بين ٢٤% و٣٠% من قيمة الأصول في الميزانية العمومية. فيما تمثل الضمانات المرتبطة بالأداء ٤ مليارات ريال قطري بما يشكل معدلاً ثابتاً نسبياً، في حين أظهرت بدائل الائتمان المباشر (والتي تشمل الضمانات خاصة) وغيرها من الالتزامات (التي تمثل المرافق الممنوحة وغير المستغلة) نسبة متقلبة.

الأصول المُدارة

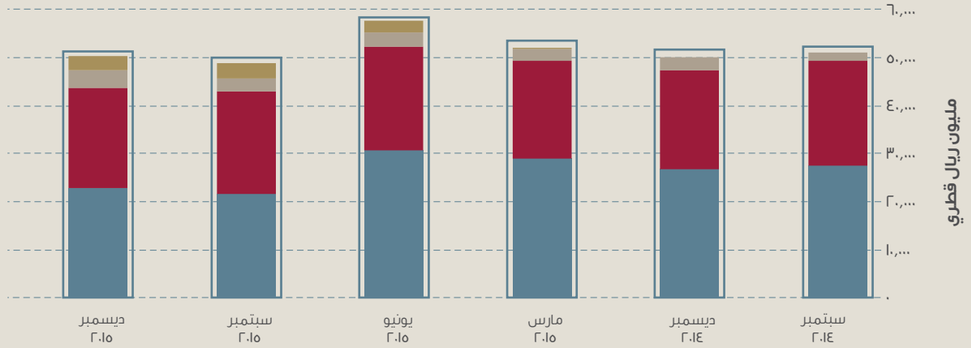

في ديسمبر ٢٠١٥، بلغت الأصول المُدارة ٤٤,٩ مليار ريال قطري، فسجّلت زيادة طفيفة عن مستوى العام السابق والذي وصل إلى ٤٤,٦ مليار ريال قطري، وانخفاضاً واضحاً عن أعلى مستوى لها والذي بلغ ٥١,٥ مليار ريال قطري في يونيو ٢٠١٥. وسيطرت المحافظ الاستثمارية التقديرية على مجمل الأنشطة، رغم أن المحافظ الخاضعة للإدارة خارج قطر هي التي تسببت بالانخفاض من أعلى مستوى حققته الأصول في يونيو ٢٠١٥.

مكوّنات بيان الدخل

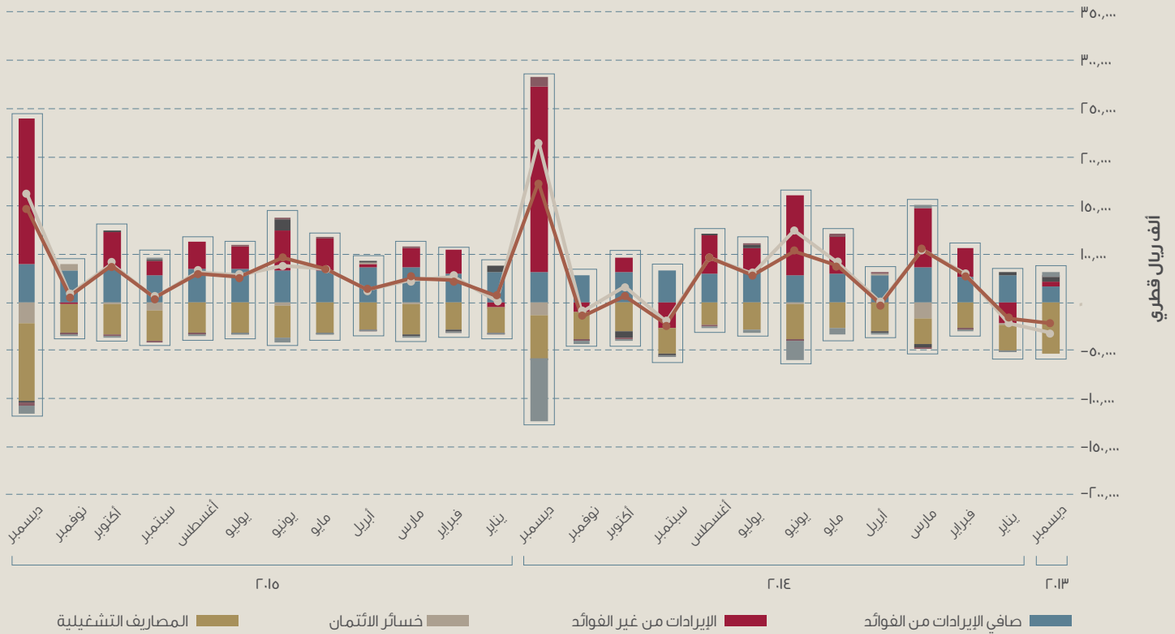

سجّل بيان الدخل تقلباً واضحاً مدفوعاً بالأرباح/الخسائر ذات القيمة العادلة والشديدة التقلب على الأدوات المالية المدرجة في الإيرادات من غير الفوائد. وكان لخسائر الائتمان تأثير تراكمي طفيف، رغم ارتفاع المخصصات العامة ومخصصات المحافظ لنسبة أكبر من الشركات مقارنة بعام ٢٠١٤.

صافي هامش الفائدة

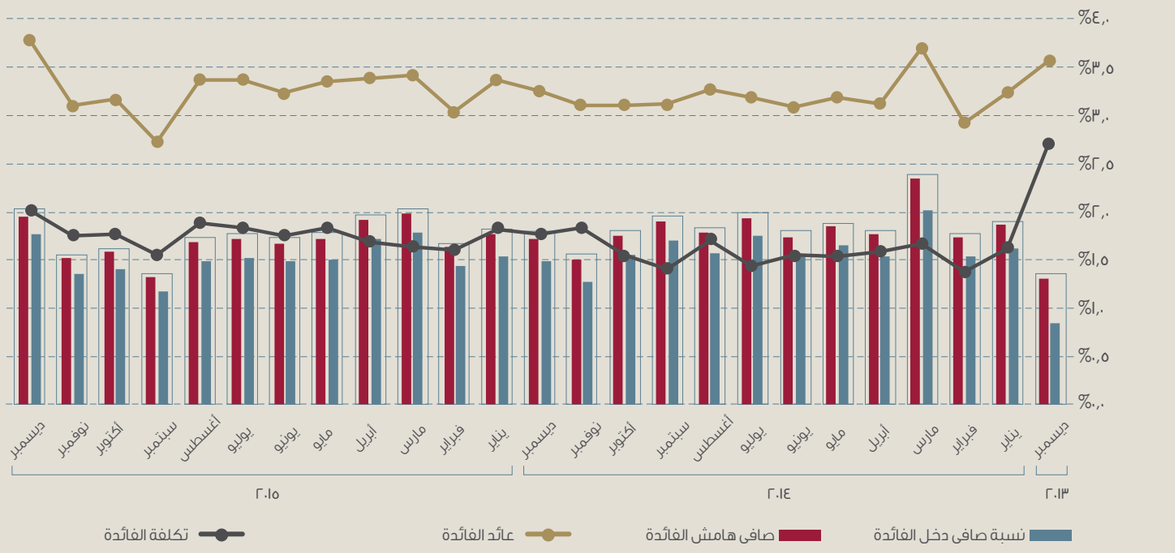

انخفض صافي هامش الفائدة على مدى العام بنحو ١,٥%، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض العوائد المتحققة، قبل أن يعاود ارتفاعه إلى ١,٩% في ديسمبر ٢٠١٥. ويعود التقلب بشكل عام إلى الصفقات المرتفعة القيمة والمنخفضة الهامش.

مخاطر الائتمان للطرف المقابل

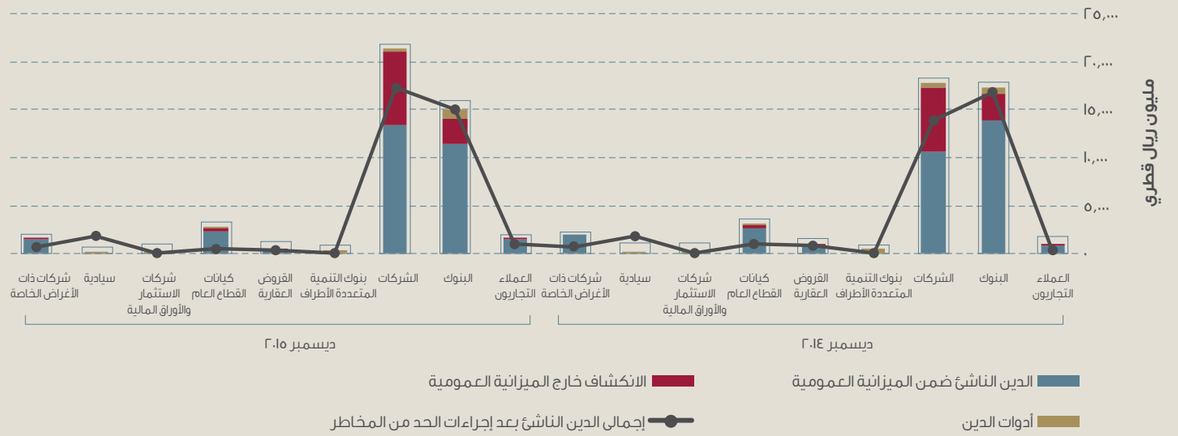

يتضح أن الشركات والبنوك هي الأكثر انكشافاً على مخاطر الائتمان، مع الإشارة إلى إعادة تصنيف عدد لا بأس به من الكيانات جراء إجراءات التخفيف من مخاطر الائتمان التي توفرها البنوك في ما يتعلق بالشركات. وتتركز أدوات الدين أيضاً لدى الأطراف المتقابلة، على نسبة الصكوك الصادرة من بنوك التنمية المتعددة الأطراف والصناديق السيادية.

التوزيع القطاعي للمخاطر الإجمالية

ديسمبر ٢٠١٥

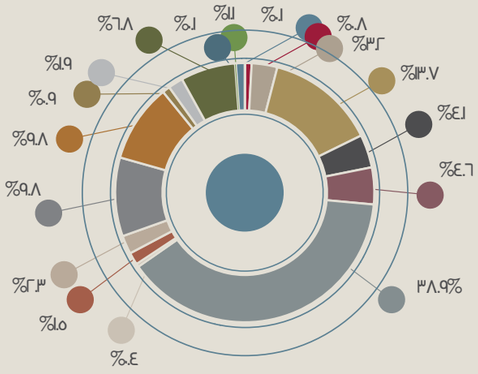

ديسمبر ٢٠١٤

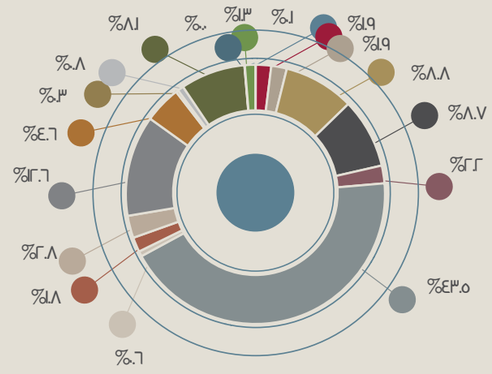

الزراعة والصيد
المواد الأساسية
خدمات الأعمال
الإنشاءات
السلع الإستهلاكية
خدمات المستهلكين
التمويل
الخدمات الحكومية
الرعاية الصحية
الصناعات
التكنولوجيا
العقارات
النفط والغاز
الاتصالات
النقل والتخزين والخدمات اللوجستية
السياحة والسفر
المرافق

يُظهر هذا الرسم إجمالي الانكشافات (بما في ذلك حقوق الملكية). كما يتضح بعض التغييرات في الحجم النسبي لمختلف القطاعات، ولكن ظل قطاع التمويل في المقدمة كأكثر القطاعات عرضة للمخاطر. أما قطاع البناء فهو القطاع الوحيد الذي تجاوز نسبة ١٠%.

التوزيع الجغرافي للمخاطر الإجمالية

ديسمبر ٢٠١٥

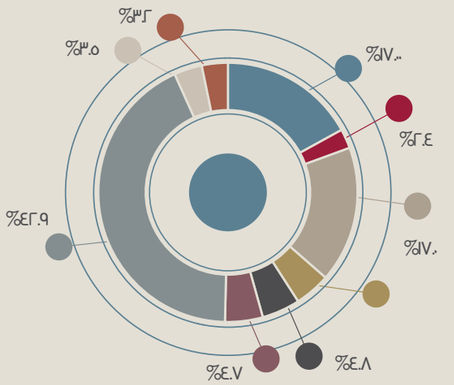

ديسمبر ٢٠١٤

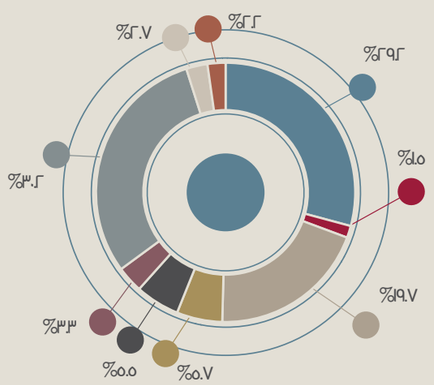

الصين (وتشمل هونغ كونغ)
دول الخليج (باستثناء قطر)
قطر
الولايات المتحدة
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء دول الخليج)
الاتحاد الأوروبي
الهند
أخرى
المملكة المتحدة

يعكس هذا التوزيع مستوى المخاطر الإجمالي (بما في ذلك حقوق الملكية). وتهيمن قطر على نسبة التعرض للمخاطر وبشكل متزايد، في الوقت الذي شهدت فيه الصين انخفاضاً ملموساً. أما المناطق الجغرافية "الأخرى"، فهي تضم ١٧ دولة في عام ٢٠١٥، مقارنة مع ١٦ دولة في عام ٢٠١٤.

الاستحقاق التعاقدي للأصول

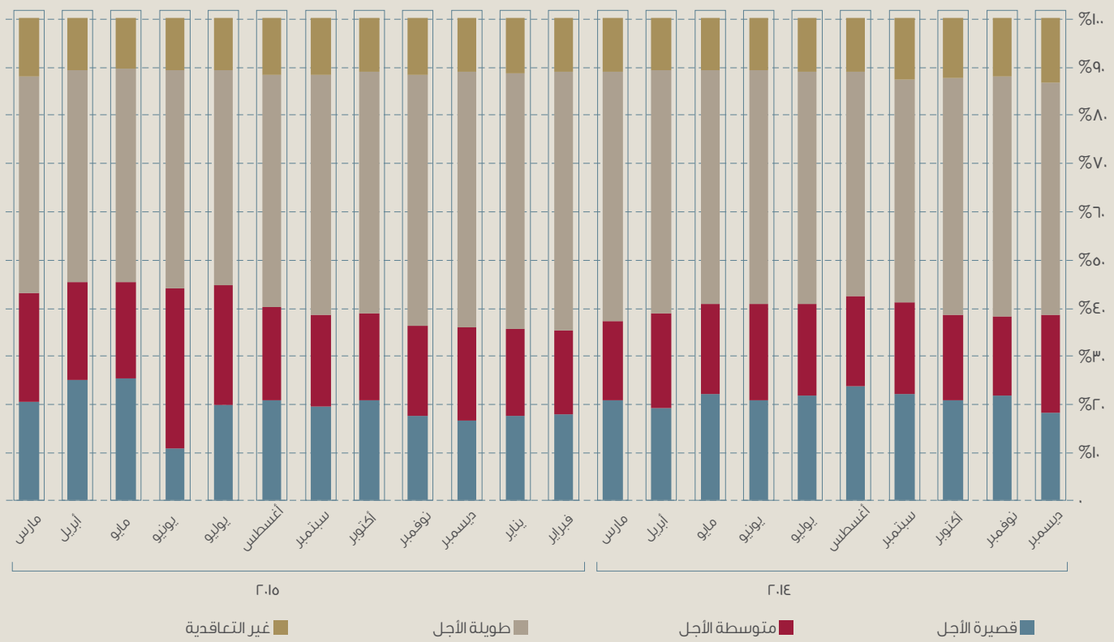

بلغت الاستحقاقات التعاقدية القصيرة والمتوسطة الأجل المجمعة ما يقارب نسبة ٥٠%. وتعدّ الاستحقاقات الطويلة الأجل السائدة انعكاساً للطبيعة الآجلة للقروض والسلف.

الاستحقاق التعاقدي للخصوم وحقوق الملكية

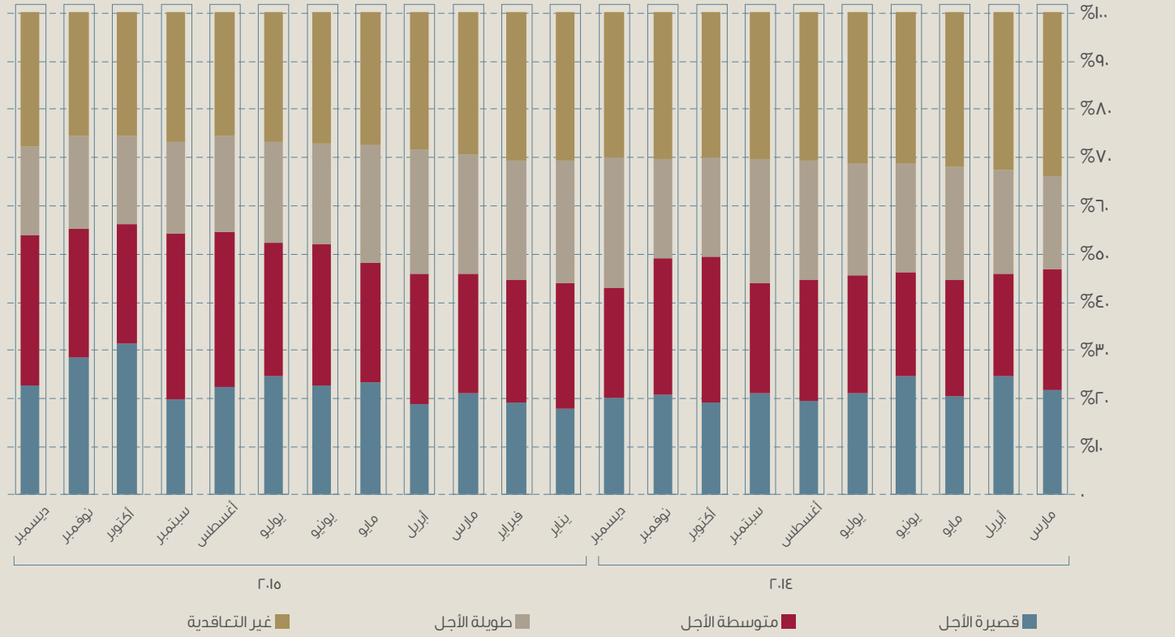

بلغت الاستحقاقات التعاقدية القصيرة والمتوسطة الأجل المجمعة ما يقارب نسبة ٦٠٪. وتتكون الشريحة غير التعاقدية وبشكل كبير من حقوق الملكية.

مخاطر السوق

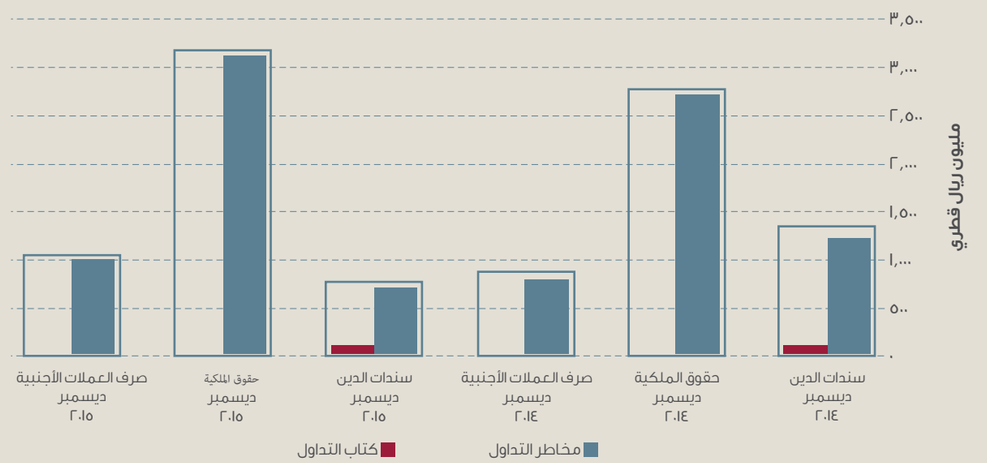

تسجّل حقوق الملكية مستوى منخفضاً من إجمالي مخاطر السوق، الذي تسيطر عليه حقوق الملكية المتركزة في معظمها في البنوك الاستثمارية. أما مخاطر التداول، فهي ضئيلة وتقتصر على سندات الدين. كما أن صافي الصفقات المعقودة بالعملات الأجنبية، باستثناء العملات المربوطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي، محدود أيضاً.

مخاطر معدّلات سعر الفائدة في المخاطر المصرفية

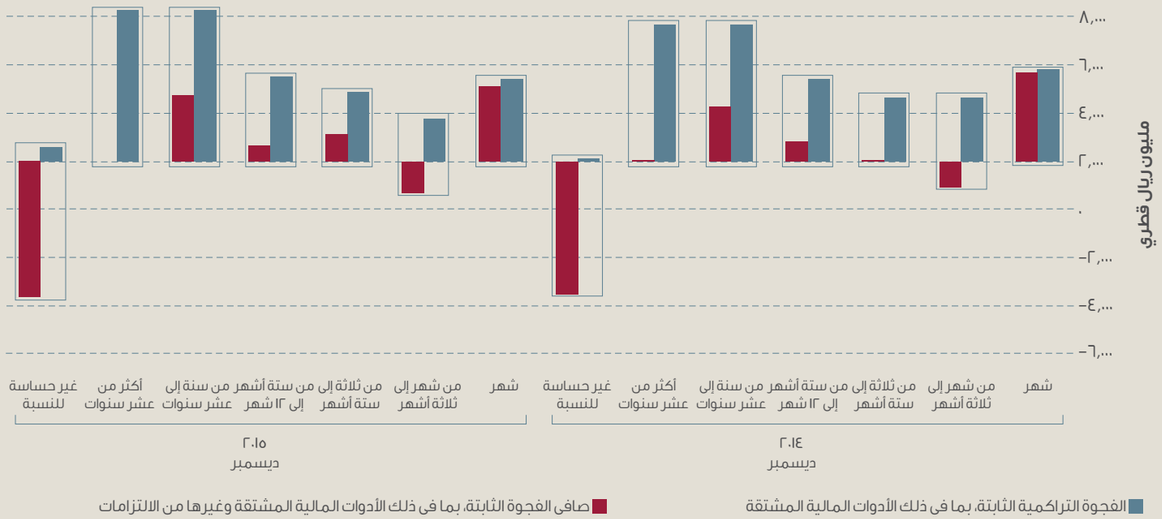

تحتلّ البنوك مركزاً يسمح لها برفع أسعار الفائدة.

كفاية رأس المال

حافظت الشركات ذات المسؤولية المحدودة على رأس مال جيد برأس مال يتكون بشكل أساسي من الشريحة الأولى (CETI).

شركات التأمين

مكوّنات إجمالي الأصول

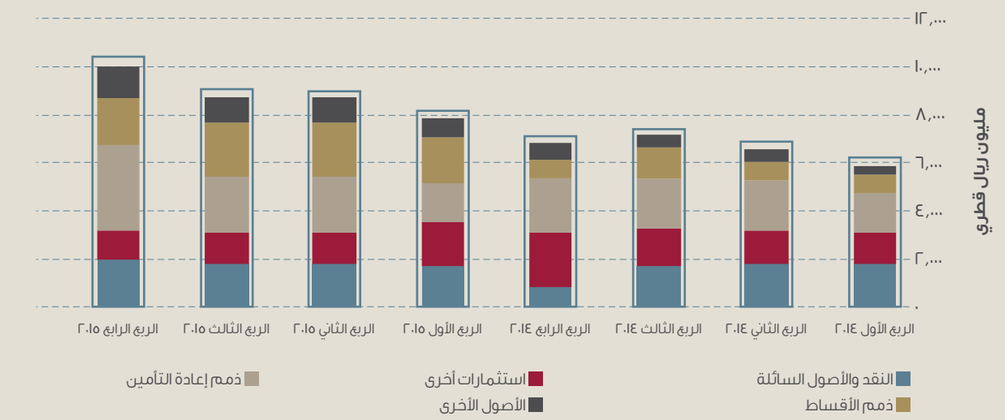

ارتفعت قيمة إجمالي أصول قطاع التأمين بنسبة ٥٧% أي من ٦٥,٠ إلى ١٠٢,٠ مليار ريال قطري خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، ما عكس نمواً كبيراً في هذا القطاع في عام ٢٠١٥. وحافظت مكوّنات إجمالي الأصول على الاستقرار النسبي، مع سيطرة الاستثمارات النقدية وغيرها من الاستثمارات.

مكوّنات الاستثمار

الربع الرابع ٢٠١٥

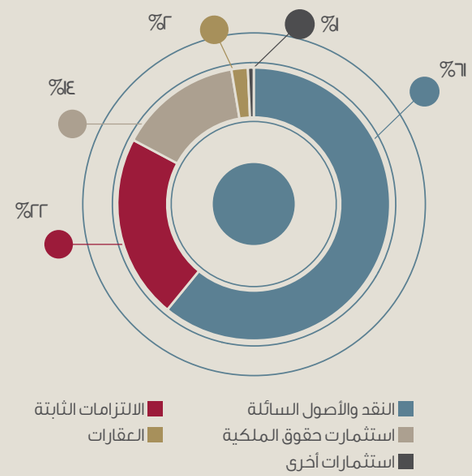

الربع الرابع ٢٠١٤

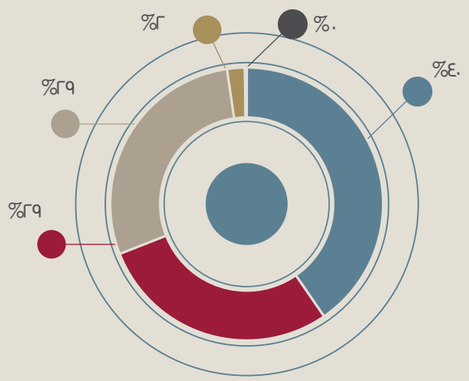

تسيطر النقدية والأصول السائلة على إجمالي الاستثمارات، مع استثمار خفيف في القطاع العقاري. وارتفعت نسبة النقد والأصول السائلة من ٤٠% إلى ٦١% من إجمالي الاستثمارات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. وتعكس طبيعة الاستثمارات النقدية القدرة على الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها خاصة أن أغلبها قصير المدى.

مكوّنات إجمالي الخصوم

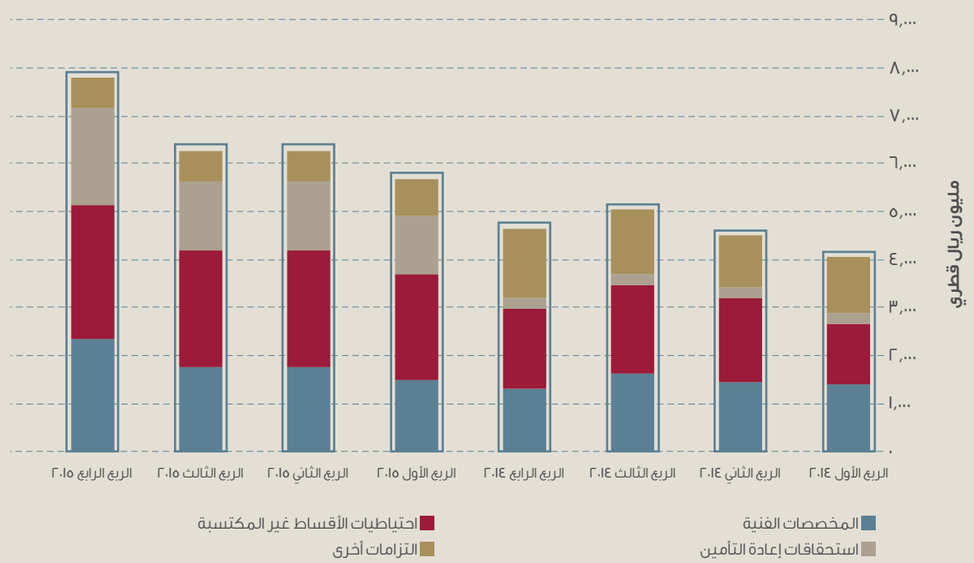

ارتفع إجمالي الخصوم بنسبة ٧٣% من ٤,٥ إلى ٧,٨ مليار ريال قطري خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، والتي تسيطر عليها المخصصات الفنية واحتياطيات الأقساط غير المكتسبة.

أقساط التأمين حسب نوع الأعمال

الربع الرابع ٢٠١٥

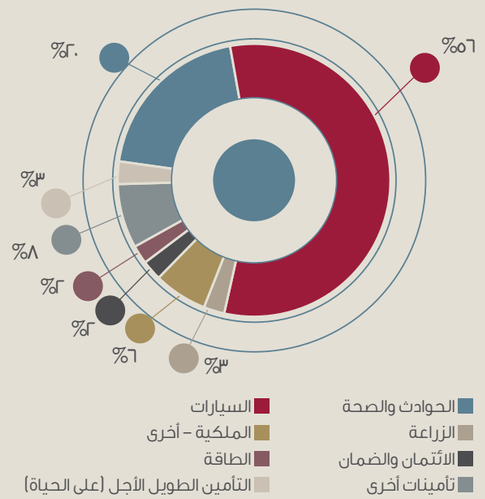

الربع الرابع ٢٠١٤

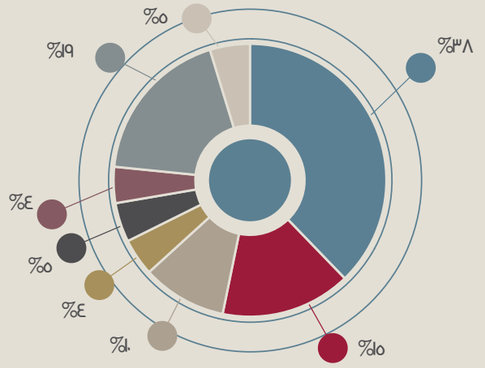

سجّل التأمين الصحي والتأمين على السيارات مجموعاً بلغ ٧٦% من إجمالي حجم الأعمال بنهاية ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٥، مقارنة مع نسبة ٥٣% بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

الأقساط المحتفظ بها والأقساط الموزعة

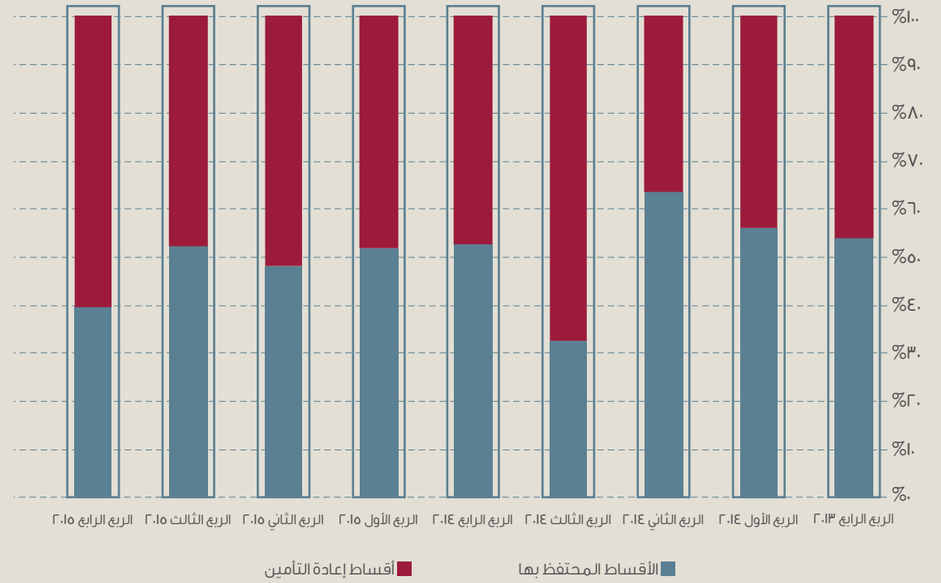

انخفضت أقساط التأمين المحتفظ بها من ٥٢% إلى ٣٩% خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٥، فيما شهدت أقساط إعادة التأمين زيادة بالنسبة نفسها.

تحليل النسبة المجمعة

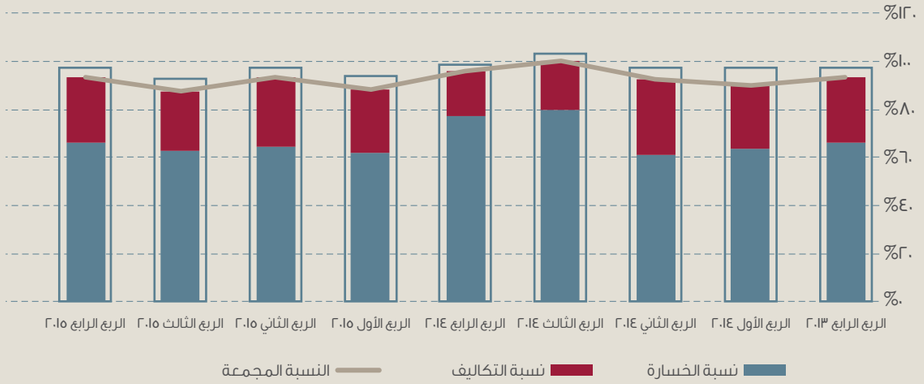

بشكل عام، بلغت النسبة المجمعة أقل من ١٠٠%، أي أن الدخل المتأتي من الأقساط كان أكبر من حجم المطالبات المجمعة مع المصاريف.

مكوّنات بيان الدخل

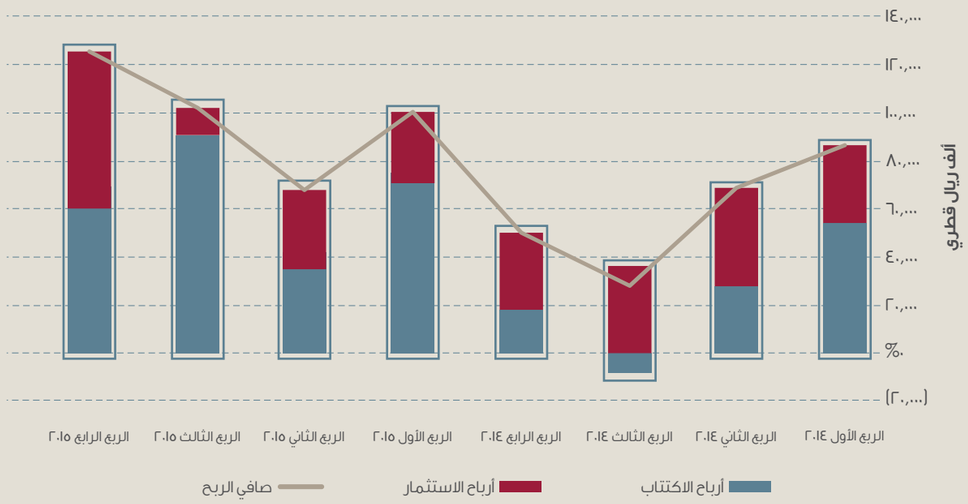

نظراً إلى النمو الملحوظ في الأعمال، ارتفع صافي الأرباح بنسبة تزيد عن ٧٢% للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. وانخفضت مساهمة أرباح الاستثمار في إجمالي الأرباح المتحققة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٥، الأمر الذي يعكس انخفاض أسعار الفائدة. ومع ذلك، حققت بعض الشركات مكاسب رأسمالية من خلال التخلص من بعض استثماراتها، مما أدى إلى زيادة إيرادات الاستثمار في الربع الأخير من عام ٢٠١٥.

توزيع الأعمال حسب المناطق الجغرافية

الربع الرابع ٢٠١٥

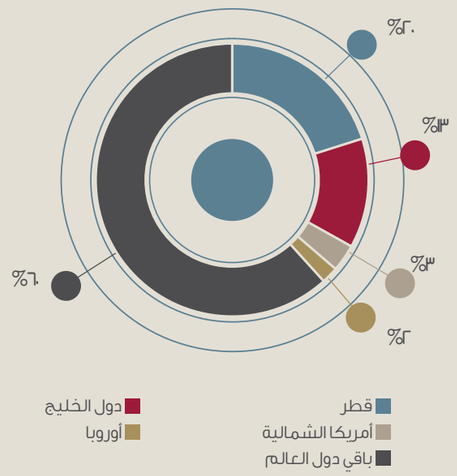

الربع الرابع ٢٠١٤

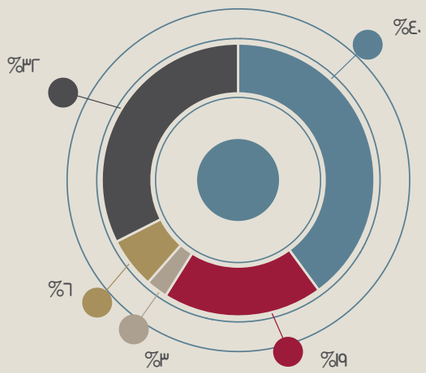

انخفضت نسبة الأعمال التي تمت في دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من ٥٩% إلى ٣٣% خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. ويعكس هذا الانخفاض زيادة في حجم عمليات إعادة التأمين الواردة التي تمت في باقي أنحاء العالم.

كفاية رأس المال لشركات التأمين ذات المسؤولية المحدودة

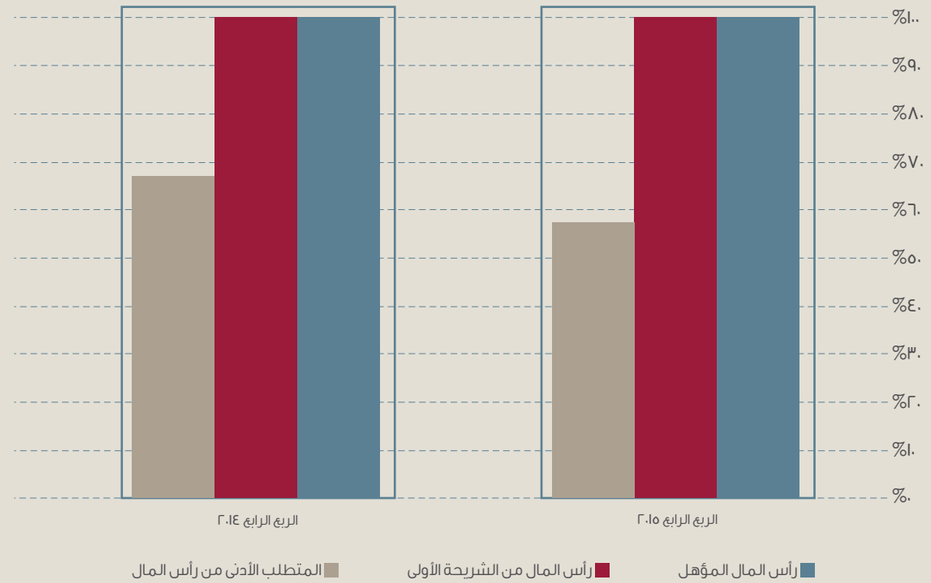

تحافظ شركات التأمين ذات المسؤولية المحدودة على رأس مال جيد يتكون فقط من رأس المال من الشريحة الأولى.

السياسات والتشريعات

مبادرات السياسات التنظيمية

السياسات والتشريعات

تركزت أعمال دائرة السياسات والتشريعات في هيئة التنظيم للعام ٢٠١٥ على تحديث إطار عمل النظام الاحترازي للمصارف الإسلامية. كما أدخلت هيئة التنظيم التعديلات الهادفة إلى تعزيز قواعد مزاولة الأعمال والمبادرة بإنشاء مركز قطر للرنمينبي.

القواعد الاحترازية للصيرفة الإسلامية

عقب التعديلات على إطار عمل النظام الاحترازي للأعمال المصرفية التقليدية في عام ٢٠١٤، بدأت هيئة التنظيم بمراجعة شاملة لإطار النظام الاحترازي للصيرفة الإسلامية في مركز قطر للمال. وهدفت هذه المراجعة إلى إنشاء نظام احترازي للمصارف الاسلامية يتوافق مع أحدث المعايير التنظيمية الدولية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وإطار عمل الأعمال المصرفية الإسلامية في مصرف قطر المركزي.

وقد جاءت معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية متممة لإطار عمل بازل لكفاية رأس المال (والمشار إليه بإطار عمل بازل) وهي تركز على كفاية رأس المال، وجودة رأس المال، وتغطية المخاطر. وتعالج معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية طبيعة الأدوات المالية الإسلامية الخاصة المدعومة بالأصول، والمخاطر التي تطرحها بالنسبة إلى الشركات، وطرق المعالجة الاحترازية الخاصة بكل منها، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية حول أنظمة الحوكمة الشرعية.

وبعد التشاور العام، تمت الموافقة على القواعد الاحترازية للصيرفة الإسلامية الجديدة لعام ٢٠١٦ ودخلت حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٦. وتشمل القواعد الاحترازية للصيرفة الإسلامية إطار عمل يعزز متطلبات رأس المال ويزيد من حجمه، ويركز على القضايا المتعلقة بتغطية المخاطر الاحترازية والحوكمة الشرعية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. أما تطبيق هذه القواعد فسيساهم في إكمال ودعم العمل المتواصل الذي تقوم به هيئة التنظيم في الإشراف الكلي والجزئي وفي إطار التقارير الاحترازية المنقحة. كما تعمل هيئة التنظيم عن قرب مع شركات مركز قطر للمال المعنية وتساعدها في انتقالها إلى النظام الاحترازي الجديد.

قواعد مزاولة الأعمال

تؤكد رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ على أهمية دعم ريادة الأعمال والمؤسسات المتوسطة والصغيرة لتعزيز التنوع في الاقتصاد القطري. وتظهر هذه الأولوية بوضوح في الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي ٢٠١٣-٢٠١٦ والتي تدعم وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صناديق الائتمان ورأس المال. وفي هذا الصدد، قررت هيئة التنظيم مراجعة تعريفها لمفهوم العميل التجاري وإطار عمل تصنيف العملاء عامة. وبعد التشاور العام، تمت الموافقة على النسخة المنقحة من قواعد مزاولة الأعمال التي دخلت حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تقود هذه المبادرة إلى مزيد من الدعم لتعزيز إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية التي يقدمها مركز قطر للمال.

الشراكة مع الجهات الرقابية النظيرة في قطر

تابعت هيئة التنظيم العمل عن كثب مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية برعاية لجنة الاستقرار المالي والرقابة على المخاطر التي يرأسها سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي ورئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال. ويسلّط هذا التقرير الضوء على أهم سبل التعاون بين الجهات الرقابية النظيرة وتشمل ما يلي:

مركز قطر للرنمينبي

وقّع مصرف قطر المركزي وبنك الشعب الصيني في عام ٢٠١٤ مذكرة تفاهم تنص على التعاون بينهما لوضع إطار العمل اللازم لإنشاء مركز متخصص في مقاصة العملة الصينية (الرنمينبي) في الدوحة. كما أعلن بنك الشعب الصيني عن تكليف البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود بفرعه القائم في الدوحة بأعمال المقاصة والتسوية بالعملة الصينية (الرنمينبي) في الدوحة، وهو أول بنك يوكل إليه بنك الشعب الصيني مهام مقاصة الرنمينبي في منطقة الشرق الأوسط.

وتبعاً لذلك، بدأت هيئة التنظيم العمل مع البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود ومصرف قطر المركزي في تطبيق مبادرة مقاصة العملة الصينية (الرنمينبي). وقد توّج هذا العمل في أبريل ٢٠١٥ بإطلاق مركز قطر للرنمينبي تحت الرعاية الكريمة لسعادة الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في قطر.

يهدف مركز قطر للرنمينبي إلى زيادة الارتباط المالي بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وزيادة فرص توسيع التجارة والاستثمار بين الصين وقطر والمنطقة. وعليه، فإنّ النتيجة بالنسبة إلى هيئة التنظيم ستكون بتوسّع نطاق أعمال هيئة التنظيم حيث أن أنشطة البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود ستشكل جزءاً من مسؤولياتها.

تدعم اللجنة الاستشارية لمركز مقاصة وتسوية العملة الصينية (الرنمينبي) مركز قطر للرنمينبي وتتألف اللجنة الاستشارية من مجموعة من البنوك القطرية منها بنك مقاصة العملة الصينية (الرنمينبي)، وبورصة قطر ومصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة التنظيم. وتهدف هذه اللجنة إلى تقديم خدمات المشورة لتطوير وتعزيز المنتجات والخدمات الخاصة بمركز قطر للرنمبيني.

التعاون الدولي

في ١٨ أغسطس ٢٠١٥ أصدرت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) موافقتها على انضمام هيئة التنظيم إليها كعضو مشارك فيها. وبعد اكتساب العضوية، تسعى هيئة التنظيم لتصبح من الجهات الموقعة على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة المذكورة. ويؤهل ذلك هيئة التنظيم عقد مذكرة تفاهم متعددة الجهات مع هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون مع أعضاء الاتحاد الأوروبي، بما يمكّن الشركات العاملة في مركز قطر للمال من الالتزام بالمتطلبات الواردة في توجيهات الاتحاد الأوروبي الخاصة بشركات إدارة الصناديق الاستثمارية البديلة.

من ناحية أخرى، تم التوقيع على مذكرة تفاهم في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٥ بين هيئة التنظيم ومصرف كازاخستان المركزي، خلال حفل أقيم في مقر الهيئة. وتهدف هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون المشترك بين الجهتين، ودعم تنظيم الخدمات المالية. وقد تم التوقيع على المذكرة بناء على طلب مصرف كازاخستان المركزي الذي يسعى إلى إنشاء مركز للخدمات المالية في أستانا في كازاخستان.

التنفيذ

التنفيذ

يؤدي قسم التنفيذ القانوني دوراً أساسياً في تنظيم الخدمات المالية، حيث يساهم في تحقيق أهداف هيئة التنظيم في ضمان سلامة النظام المالي من خلال اتخاذ إجراءات فعالة وسريعة ومناسبة ضد الشركات والأفراد المخالفين للقواعد والأنظمة عند الضرورة.

ويهدف قسم التنفيذ القانوني إلى تحقيق نتائج تمنع حدوث المخالفات من خلال تعزيز هيكلية الامتثال داخل الشركات. ويعتبر الرصد المبكر أو التفاوض أو التسوية والعمل مع الشركات لتعزيز البرامج التدريبية والأنظمة والضوابط وتقليل المخاطر والحوكمة العامة للشركة جزءاً من المنهجية التنفيذية لمنع حدوث المخالفات.

وعند حدوث المخالفات، تتبع هيئة التنظيم الإجراءات المنصوص عليها في بيان السياسة التنفيذية التي تضمن اتخاذ إجراءات سريعة ومناسبة وعادلة وشفافة.

الإجراءات التنفيذية

أنهت هيئة التنظيم خلال عام ٢٠١٥ عدداً من الإجراءات التنفيذية المتعلقة بالشركات والأفراد. وكشف أحد التحقيقات الكبيرة التي أجريت في إحدى الشركات وإدارتها العليا عدداً من نقاط القصور الجدية في الأنظمة والضوابط والإدارة المالية والحوكمة في الشركة. وخلصت نتائج التحقيق إلى أن الشركة خالفت متطلبات كفاية رأس المال. وأدى الإجراء الذي اتخذه قسم التنفيذ إلى تغيير في الأنظمة والضوابط في تلك الشركة وتغييرات في الإدارة العليا.

ومن بين الإجراءات التنفيذية الأخرى القضايا المرفوعة أمام المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال بإصدار الأحكام بتسوية الديون ضد أفراد لم يسددوا غرامات مالية ترتبت عليهم بموجب إجراءات تنفيذية سابقة. وتمت تسوية إحدى هذه القضايا بعد أن دفع الفرد مبلغ الغرامة كاملاً، بينما أصدرت المحكمة أمراً في القضية الثانية تقضي بدفع المبلغ.

وتعكس القضيتان التزام هيئة التنظيم باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تسديد الغرامات المالية.

المستشارون الماليون غير المرخصين

خلال عام ٢٠١٥ عمل قسم التنفيذ على توسيع مهامه التي تركزت أيضاً على دعم أهداف الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالمستشارين الماليين غير المرخصين في دولة قطر. وأدّى قسم التنفيذ دوراً فاعلاً في هذا الإطار من خلال العمل بشكل وثيق مع الجهات الرقابية القطرية على وضع أنظمة الترخيص التي تحمي المستهلك في قطر، وذلك في إطار مشروع مستمر وطويل الأمد يهدف إلى تعزيز المناخ التنظيمي في قطر.

حماية المستهلك

سبق ووضعت هيئة التنظيم إطار عمل لحماية المستهلك، وهو يشتمل على "برنامج تسوية منازعات العملاء"، الذي بات أحد أهم المهام التي يتولاها قسم التنفيذ. ويقدم البرنامج الذي تديره هيئة التنظيم خدمة مجانية لجميع شركات مركز قطر للمال وعملائها. تتم عامة تسوية معظم شكاوى العملاء مباشرة مع الشركة من خلال نظامها الداخلي لحل الشكاوى، ولكن عند تعذّر ذلك، يعمل برنامج تسوية منازعات العملاء على مساعدة الأطراف للوصول إلى حل يرضي الجميع. إلا أنه وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، يمكن رفع شكوى أمام محكم مستقل، يتمثل دوره في مراجعة الشكاوى والبت فيها.

في عام ٢٠١٥ رُفعت إلى المحكّم المستقل أربع شكاوى ونتج عنها البت في صحة اثنتين منها، بينما تم الحكم لصالح الشركات في الشكويين الآخرين. وكان العامل المشترك في الشكويين اللتين ثبتت صحتهما هو عدم قيام الشركات بإبلاغ العملاء بالرسوم والتكاليف بالشكل المناسب.

كما اتخذت هيئة التنظيم خطوات لتعزيز حماية المستهلك في مركز قطر للمال، اشتملت على زيادة المعلومات والتوجيهات المتوفرة للعملاء، وإحداث التغييرات في الإطار التنظيمي لبرنامج تسوية منازعات العملاء.

وجرى توسيع المعلومات الموجهة إلى المستهلك والمتوفرة على موقع هيئة التنظيم الإلكتروني لتغطي قضايا يجب أن ينظر فيها المستهلك ملياً عند الاستثمار، إضافة إلى معلومات مفصّلة عن آليات برنامج تسوية منازعات العملاء.

وقد جرى توضيح وتحسين الإطار التنظيمي لبرنامج تسوية منازعات العملاء من خلال إدخال التغييرات اللازمة على قواعد مزاولة الأعمال التي دخلت حيّز التنفيذ في الأول من يناير ٢٠١٦. ومن أهم هذه التغييرات تشديد الأحكام المتعلقة بجمع المعلومات وسياسة المكافآت وتحديد مؤهلات المحكّمين المستقلين، وتحديد سقف المكافآت بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ريال قطري، وفرض حد زمني على تقديم الشكاوى إلى برنامج تسوية منازعات العملاء، واقتصار الاستفادة من هذا البرنامج على عملاء التجزئة والأفراد.

الخدمات المؤسسية

الخدمات المؤسسية

في عام ٢٠١٥ استكملت دائرة الخدمات المؤسسية العديد من المبادرات التي أطلقتها في عام ٢٠١٢ والمتعلقة بالتوزيع الاستراتيجي للأفراد والموارد والتكنولوجيا. ومع الالتزام بالضوابط المالية الحكيمة والامتياز التشغيلي، تمحورت أهدافها الرئيسية حول تحديد المعايير والأتمتة وإرساء ثقافة تقوم على أفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات والممارسات المالية والموارد البشرية.

عملية تعزيز الآليات المكوّنة من أربع مراحل على ثلاث سنوات

شكّل العام ٢٠١٥ محطة رئيسية بالنسبة إلى دائرة الخدمات المؤسسية، توّجت بعملية التحسين المقسّمة إلى أربع مراحل والممتدة على ثلاث سنوات. وخصصت المرحلة الأولى منها للتحليل والثانية للعمليات والثالثة للموارد البشرية والتكنولوجيا، أما الرابعة، والتي انتهت في ديسمبر ٢٠١٥، فقد كانت بداية لعملية تحسين مستمرة مدعومة بآلية تعزيز تقديم التقارير.

وخلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، شكّل الفريق الإداري في دائرة الخدمات المؤسسية مجموعات عمل مكلّفة بالتدقيق في سير العمل والموارد البشرية والتكنولوجيا وبإجراء المناقشات مع رؤساء الأقسام في هيئة التنظيم لتحديد الأولويات. وقادت هذه الجهود إلى وضع خطة واضحة بتقسيم الواجبات، ودمج الأنظمة والآليات، وفي حالات الضرورة مراجعة جميع السياسات والآليات القائمة. وهي تهدف أيضاً إلى تمكين الموظفين وخاصة المدراء وذلك من خلال إنشاء بوابة مركزية توفر خدمات ذاتية وتسمح بالاطلاع على المعلومات الإدارية والتقارير.

أهداف مشتركة

شكّلت ثلاثة أقسام فريقاً مشتركاً للعمل على تنفيذ الأولويات المحددة وهي تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية والشؤون المالية. واشتركت هذه الأقسام في حاجتها إلى مراجعة السياسات والإجراءات وتنسيقها، وتوحيد الآليات وأتمتة الأنظمة ودمج أنظمتها الإدارية الخاصة بها في بوابة واحدة توفر خدمات ذاتية مركزية لتوحيد الاتصال بين الأنظمة.

تحقيق الامتياز من خلال دمج الأنظمة وأتمتتها

في بداية العام ٢٠١٥، أطلق فريق الخدمات المؤسسية البوابة الإلكترونية الشخصية My Gateway على شبكة الإنترانت، أي النظام الإلكتروني الداخلي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال. وتوفر البوابة إمكانية الدخول إلى نظام جديد لإدارة موارد الشركة (مايكروسوفت دينامكس إيه إكس ٢٠١٢) الذي يوفر خدمات ذاتية مركزية وقاعدة بيانات إدارية.

وتقدم هذه البوابة المتكاملة العديد من وظائف قسمي الشؤون المالية والموارد البشرية والخدمات الذاتية المركزية التي يستطيع الموظفون من خلالها تقديم الطلبات إلكترونياً وإدارة المعلومات الخاصة بهم بالإضافة إلى العديد من الوظائف الأخرى.

كما تسمح هذه البوابة للمدراء بمراجعة الطلبات والموافقة عليها والاطلاع على مؤشرات أداء الموظف الرئيسية وغيرها من المؤشرات من خلال لوحات التحكم والتقارير التي يولّدها النظام. كما يجد الموظفون السياسات المعتمدة من قسمي الشؤون المالية والموارد البشرية في النظام المذكور أيضاً بما يحدّ من المعاملات اليدوية ويضمن الامتثال إلى هذه السياسات.

الاحتياجات والمتطلبات

في عام ٢٠١٤ وبعد القيام بعمليات التقييم والتخطيط، باشر فريق من مختلف الأقسام في عملية أتمتة الأنظمة ودمجها. وقام قسم الموارد البشرية بإدارة نظام مخصص لإدارة الأداء، ونظام آخر لجمع البيانات. واشتملت أنظمة الشؤون المالية على نظام الرواتب، وطلبات الشراء ونظام شيربوينت للشراء، ونظام منفصل للمحاسبة، والعديد من الأنظمة الأخرى المعتمدة على برنامجي إكسل وأكسس لاستخدامها في حفظ السجلات ومراقبة المعاملات المالية. وقد توجب إدخال البيانات بشكل منفصل في كل واحد من هذه الأنظمة، فاستلزم تحديث البيانات وقتاً طويلاً والكثير من العمل ضمن الأقسام نفسها وفي ما بينها.

أنظمة الموارد البشرية

شهد العام ٢٠١٥ مراجعة أتمتة نظام إدارة الأداء في هيئة التنظيم بحيث أصبح نظاماً متكاملاً يمكن الدخول إليه من البوابة الذاتية على الإنترانت. وقد تم توحيد عملية مراجعة الأداء نفسها في جميع الأقسام لجعل العملية أكثر وضوحاً، سواء بالنسبة إلى المدراء أو إلى الموظفين.

ومن خلال البوابة الذاتية على الإنترانت، أصبح بإمكان موظفي هيئة التنظيم تحديث كافة المعلومات الخاصة بهم، من طلبات الإجازة إلى طلبات تغطية النفقات. وحلّت وظيفة الخدمات الذاتية مكان النظام اليدوي في تقديم النماذج إلى قسم الموارد البشرية الذي كان يقوم بدوره بإدخال المعلومات. ونتيجة ذلك أصبحت المعلومات أكثر دقة وتحديثاً في جميع أنظمة الموارد البشرية، وسهّل هذا النظام آلية وصول المدراء وموظفي الموارد البشرية إلى هذه المعلومات. وتمّ دمج السياسات المعتمدة في النظام لتوفر دليلاً إرشادياً للموظفين في أي وقت يحدّثون

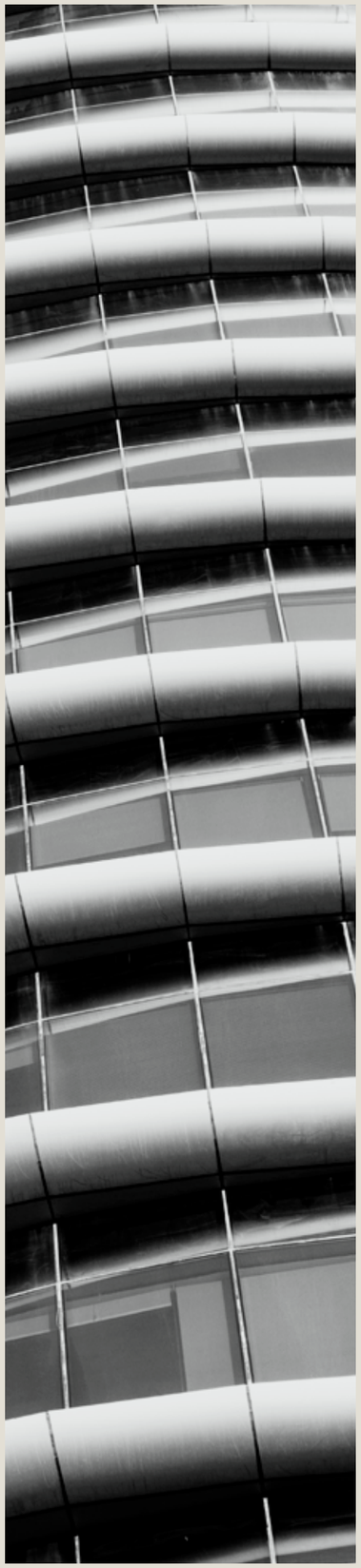

فيه معلوماتهم أو يرفعون طلباً معيناً.

وعندما يقوم الموظفون بتحديث معلوماتهم، تظهر هذه التغييرات فوراً في أنظمة الموارد البشرية والشؤون المالية، مما يوفر الوقت والموارد جرّاء اعتماد مصدر واحد للبيانات.

الأنظمة والعمليات والإجراءات المالية

قام قسم الشؤون المالية بأتمتة طلبات تغطية النفقات وعمليات الميزانية من خلال دمج السياسات وعمليات تسيير الأعمال في النظام.

وتم استبدال التسويات الشهرية بعمليات تسوية مصرفية يومية الكترونية. حيث يتم توليد مدخلات المحاسبة تلقائياً من خلال عملية إدخال واحدة للبيانات. كما يجري إرسال المعاملات وبنود النفقات إلى سجل الحسابات العامة، مما يجعل العملية أكثر فعالية ودقة.

وتحسّن نظام دفع الرواتب بشكل كبير من خلال استخدام النظام المدمج الذي يشتمل على تسويات وتحويلات دفع الرواتب بشكل آلي.

من خلال النظام الذي دخل حيز التنفيذ مطلع العام ٢٠١٥، أصبح بإمكان المدراء الوصول إلى البيانات المالية فور إدخالها وهو ما يساعدهم على اتخاذ القرارات المستندة إلى المعلومات الدقيقة والمحدّثة. أما تقارير الميزانية فقد أصبحت الآن تُرسل شهرياً بشكل يسمح بإبداء الآراء فيها قبل القيام بأي التزامات مالية.

كذلك أصبحت التحليلات المالية متوفرة باستمرار منذ اعتماد هذا البرنامج في عام ٢٠١٥، علماً أنه في السابق كان يتم إعداد الطلبات الإدارية للحصول على التحليلات المالية يدوياً بناء على معلومات تستند إلى برنامج إكسل. أما الآن فقد أصبحت التقارير تتوفر للمدراء من خلال النظام في غضون دقائق، ويمكن تعديل العرض بحسب الاحتياجات الفردية.

وبفضل الضوابط المدمجة في نظامي الميزانية وطلبات الشراء الموحدين، التي وضعت حداً لعمليات الرفض اليدوي للطلبات، تمكن قسم الشؤون المالية من تخفيض الوقت اللازم لإتمام إجراءات الميزانية في عام ٢٠١٥ بنسبة ٣٥% من خلال النظام الجديد.

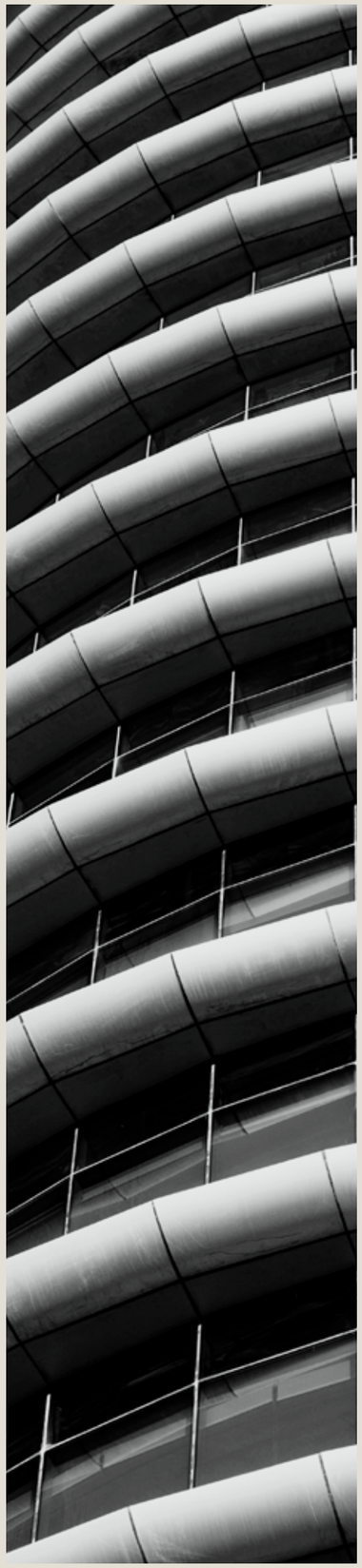

القيمة المضافة من خلال العلاقات الاستراتيجية

لتوحيد آلية الشراء، أعيد تصنيف الموردين في ثلاث فئات، هي الموردين الاستراتيجيين أو المفضلين أو الإلزاميين. ويوفر الموردون الاستراتيجيون، وهم الأفضل في السوق، خدمات ومنتجات شاملة ويخدمون احتياجات هيئة التنظيم الاستراتيجية. أما الموردون المفضلون فهم الذين يقدمون لهيئة التنظيم أفضل الخدمات والمنتجات جودة وسعراً منذ فترة معينة من الوقت. أما الموردون الإلزاميون فهم الموردون الوحيدون المتوفرون في السوق، أو الموردون الذين تحددهم الوزارات القطرية. وقد وفرت هذه التصنيفات لهيئة التنظيم مزيداً من المرونة في الاختيار، وحسنّت من عملية اختيار الموردين بحسب احتياجات الأقسام والدوائر المعنية.

أدوار المستخدمين المحددة مسبقاً وفصل الواجبات

لقد نتج عن استخدام نظام ايه اكس-ام اس AX-MS المدمج توحيد أدوار المستخدمين في مجال الشؤون المالية. وفي الحالات التي تعددت فيها الأدوار، تم جمعها في مجموعات بحسب الوظيفة وذلك لخلق هيكل أكثر كفاءة ومرونة.

تجديد بيئة تكنولوجيا المعلومات

احتلّت أتمتة العمليات والإجراءات وتوحيدها أولوية كبيرة بالنسبة إلى قسم تكنولوجيا المعلومات. وفي سبيل تحقيق ذلك، ولتعزيز الاعتمادية على النظام وأمنه، أطلق فريق تكنولوجيا المعلومات برنامج تحسين البيئة التكنولوجية خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

وتركزت الجهود على تطبيق برمجيات جديدة وقياسية مرفقة بحوكمة متوافقة معها وآلية إدارية معدّلة. وحلّ التشكيل الجديد مكان مختلف التشكيلات الخاصة ببرامج "مايكروسوفت أوفيس" وغيرها من البرامج، وإعدادات اللغة ولوحة المفاتيح ومتصفح الإنترنت والأمن وغيرها من الإعدادات.

وأدى تنفيذ هذا المشروع إلى تحقيق عدد من الفوائد إلى جانب الارتقاء بمستوى رضى الموظفين وإنتاجيتهم، تمثلت في سرعة الأداء والاستقرار في أداء البرامج والأجهزة، وسرعة تركيب المعدات الجديدة، وتثبيت البرمجيات وإصلاح البرمجيات بشكل آليّ عن بعد، وتعزيز السلامة الأمنية بالإضافة إلى توفير الوقت والكلفة.

الإسناد الخارجي للمهام المتخصصة

في عام ٢٠١٤ اتخذت هيئة التنظيم قراراً بنقل مركز بياناتها إلى مركز بيانات خارجي ومتقدم من الشريحة الثالثة* في قطر. واكتملت هذه العملية في مطلع ٢٠١٥، حيث أصبح مركز البيانات الخارجي يوفر لهيئة التنظيم متابعة ودعماً للأنظمة بصورة متواصلة إلى جانب الاستفادة من خبرة متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات. كما يوفر المركز خدمات أخرى تشمل أرشفة البريد الإلكتروني وبريد الويب ودخول النظام من خلال الأجهزة الذكية وحفظ نسخ احتياطية من البيانات والتعافي من الكوارث.

وحقق قسم الموارد البشرية مستوىً عالي الفعالية وتمكن من خفض التكاليف من خلال الإسناد الخارجي. فقام القسم بإسناد عملية التوظيف وانتقال الموظفين إلى جهة خارجية في عام ٢٠١٤، وذلك في إطار انتقال القسم من النموذج السابق إلى دوره الحالي كمستشار استراتيجي.

عملية التحسين المتواصلة

وفي عام ٢٠١٣ وبعد البحث والتحليل، حددت دائرة الخدمات المؤسسية مهمة وأهدافاً جديدة. وبحلول سبتمبر من ذلك العام ارتقت الوظائف التشغيلية من مستوى القسم إلى مستوى المؤسسة بعد إعداد معايير جديدة ومتطورة كانت قيد التنفيذ.

وبحلول عام ٢٠١٤ أرست هيئة التنظيم بيئة تشغيلية مؤسسية مضبوطة تتميز بسهولة تسيير الأعمال وتنفيذ السياسات وتحديث الإجراءات. وأصبحت الأنظمة في جميع الأقسام متناسقة ومتسقة. وبعد تحقيق الانضباط بدأت عملية تطوير هيئة التنظيم إلى بيئة مهنية عالمية المستوى، أي خلق بيئة يمكن من خلالها الحصول على البيانات بسهولة وتظهر مؤشرات الأداء ومستويات الخدمات بوضوح.

وبحلول سبتمبر ٢٠١٥، وصلت دائرة الخدمات المؤسسية إلى مرحلة الإدارة، حيث أصبحت البيانات متوفرة وبات من الممكن إنتاج التقارير من خلال النظام لتلبية مختلف الاحتياجات. أما الهدف لعام ٢٠١٦ فيكمن في استمرار عملية التطوير وتحسين إنتاج التقارير من خلال عمليات تقييم منتظمة للعمليات والسياسات والقدرة على إنتاج التقارير.

التقطير: خلق جيل من أخصائي التنظيم في قطر

تهدف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ إلى سير البلاد نحو مجتمع يستند إلى المعرفة وإلى تعزيز قطاعات اقتصادية رئيسية في مجالات تتعدى النفط والغاز. ويعتبر القطاع المالي قطاعاً مهماً تركز عليه دولة قطر، حيث تؤدي الجهات الرقابية في البلاد دوراً مهماً في تطويره وتعزيزه.

في العام ٢٠١٤ أسست هيئة التنظيم قسم التقطير، وفي العام ٢٠١٥ أعدت وأطلقت برنامجاً مخصصاً للتقطير يهدف إلى تطوير وتدريب الخريجين القطريين الذين يظهرون قدرة على تلبية حاجات هيئة التنظيم للقادة والخبراء المتخصصين. ويوظف هذا البرنامج الأفراد المهتمين في العمل وبناء مسيرتهم المهنية في الاختصاصات الرئيسية في هيئة التنظيم وهي الإشراف والتصريح والتنفيذ والسياسات والتشريعات.

*مركز البيانات من الشريحة الثالثة مجهز بالأجهزة القادرة على تحمل الأضرار والتي تضمن التشغيل المستمر بنسبة ٩٩,٩٨٢%.

أما "المسار" فهو برنامج مصمم خصيصاً للخريجين الجدد والقطريين العاملين في المجال المالي ويهدف إلى إرشادهم خطوة خطوة في طريق تمتد على خمس مراحل من التقدم الوظيفي والتطور في الاختصاصات الخمس الرئيسية في هيئة التنظيم. وقد تم تحديد كل واحدة من هذه المراحل بدقة ويتم تنفيذها من خلال التدريب المحترف والدورات والندوات والإرشاد.

ويتمتع موظفو هيئة التنظيم بخبرة واسعة من خلال العمل في مراكز مالية عالمية مثل لندن ودبي وهونغ كونغ وسيدني وغيرها. ويؤدي هؤلاء الخبراء الماليون دوراً رئيسياً في برنامج "المسار" للتطوير المهني وذلك من خلال إرشاد الموظفين القطريين منذ لحظة دخولهم البرنامج ويرافقونهم في المراحل التخصصية منه وما بعد التخرج.

أما مراحل التدريب والإعداد فتتطلب من الموظف مجهوداً ذاتياً، وهو يتنقل خلالها بين خمس مراحل هي: المداورة والعمل في الدوائر التخصصية الرئيسية، وإنجاز المهام المحددة والحصول على الشهادات المهنية، بالإضافة إلى تعيين الموظف في مهمة دولية، وانتدابه في السوق المحلية، وحصوله على شهادة ماجستير أو شهادة عليا ذات صلة بأعمال هيئة التنظيم، كما يتم إعداده للقيادة.

في المرحلة الأولى من النموذج التعليمي، يتم تقييم المرشحين وتعريفهم إلى المهارات المهنية الرئيسية، والمشاريع التي تستلزم فرق العمل، والتعرّف إلى القطاع المالي، وتعلّم سير الأعمال في المكتب، والدراسات حول المشاريع الصوَرية، والإرشاد من قبل الزملاء الخبراء.

في المرحلة الثانية، تزداد التحديات مع المشاركة في ورش العمل، وإيجاد الحلول للمشاكل المعقدة، والإرشاد المحترف، والمهام الناشئة عن المشاريع، والتعلّم من خلال العمل اليومي، وإدارة المشاريع، والعمل ضمن فريق للمساعدة في تطوير مهارات الأعمال والخبرة.

أما المرحلة الثالثة فتعزّز الاعتقاد بأهمية العمل في بيئات مختلفة، وتسمح للموظفين ضمن برنامج المسار بتوسيع معارفهم والعمل في قطاع ذي صلة في قطر أو اكتساب الخبرة في الخارج.

وفي المرحلة الرابعة، يعمل الموظف على الحصول على مؤهلات عليا أو ماجستير في القانون أو في موضوع ذي صلة.

وفي المرحلة الخامسة، يصبح الموظف المنتمي إلى برنامج المسار بدوره مرشداً للغير بعد أن يكون قد أتمّ كافة مراحل البرنامج وأصبح مساهماً استراتيجياً في العمل وقائداً لفريق، ومشاركاً في تحديد الآفاق المستقبلية لهيئة التنظيم وضمان استمرارية التنظيم المالي في قطر.

بالإضافة إلى إعداد برنامج المسار وتنفيذه، عمل فريق التقطير على عقد الشراكات مع عدد من المؤسسات منها المجلس الأعلى للتعليم، ومركز بداية، وهيئة مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية، ومصرف قطر المركزي. كما يعمل قسم التقطير على إنشاء الشراكات الدولية التي تسمح للموظفين القطريين بالحصول على فرص الانتداب في مؤسسات مالية ورقابية دولية في ماليزيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

ومع ازدياد المعرفة ببرنامج المسار وفرص العمل في هيئة التنظيم في قطر عامة، تكون هيئة التنظيم على أتمّ الاستعداد لتلبية حاجاتها من الموظفين بالتوافق مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وتأدية دور أساسي في تعزيز القطاع المالي في الدولة.

جدول أ
الشركات المصرح لها

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
المؤسسات المصرفية				
١	٣	Arab Jordan Investment Bank (Qatar) LLC	٢٠٠٥/١٢/٥	شركة ذات مسؤولية محدودة
٢	٢٧	Bank Audi LLC	٢٠٠٦/١٢/٢١	شركة ذات مسؤولية محدودة
٣	٧٩	BLOM Bank Qatar LLC	٢٠٠٨/٤/٧	شركة ذات مسؤولية محدودة
٤	٤١	ICICI Bank Limited	٢٠٠٧/٣/٢١	فرع
٥	٤٣	Citibank, N.A.	٢٠٠٧/٣/٣١	فرع
٦	٦٦	Industrial and Commercial Bank of China Limited	٢٠٠٨/١/٣١	فرع
٧	٧٥	Union National Bank	٢٠٠٨/٣/٨	فرع
٨	٨١	Samba Financial Group	٢٠٠٨/٥/٢٥	فرع
٩	٩٨	First Gulf Bank - QFC Branch	٢٠٠٨/١١/٢٤	فرع
١٠	١٣٧	State Bank of India – QFC Branch	٢٠١١/٤/٧	فرع
١١	١٤٣	Abu Dhabi Islamic Bank – QFC Branch	٢٠١١/٧/٣١	فرع
البنوك الاستثمارية				
١	٤٨	QINVEST LLC	٢٠٠٧/٤/٣٠	شركة ذات مسؤولية محدودة
٢	٩١	Qatar First Bank LLC	٢٠٠٨/٩/٤	شركة ذات مسؤولية محدودة
محراء الاستثمار				
١	٥	Credit Suisse (Qatar) LLC	٢٠٠٦/٣/١	شركة ذات مسؤولية محدودة
٢	٨	AXA Investment Managers LLC	٢٠٠٦/٤/٢٣	شركة ذات مسؤولية محدودة
٣	٤٥	Al Rayan Investment LLC	٢٠٠٧/٤/٣	شركة ذات مسؤولية محدودة
٤	٩٦	QNB Capital LLC	٢٠٠٨/٩/٢٨	شركة ذات مسؤولية محدودة
٥	١٤٥	Amwal LLC	٢٠١١/٩/١٤	شركة ذات مسؤولية محدودة
٦	١٧٣	Aventicum Capital Management (Qatar) LLC	٢٠١٣/٦/٢٣	شركة ذات مسؤولية محدودة
٧	٢١٩	Investcorp Investments LLC	٢٠١٥/٦/١٧	شركة ذات مسؤولية محدودة
المستشارون والشركات الاستشارية				
١	١٢	QREIC Sukuk LLC	٢٠٠٧/٧/١٠	شركة ذات مسؤولية محدودة
٢	٢٨	Alpen Capital Investment Bank (Qatar) LLC	٢٠٠٦/١٢/٢١	شركة ذات مسؤولية محدودة
٣	١١٦	Rothschild (Qatar) LLC	٢٠٠٩/١١/١٨	شركة ذات مسؤولية محدودة
٤	٢١٢	Bank J. Safra Sarasin (QFC) LLC	٢٠١٥/٢/٩	شركة ذات مسؤولية محدودة
٥	٢٥٨	Merrill Lynch International - QFC Branch	٢٠١٥/٩/١٣	فرع
٦	١٨	Barclays Bank PLC	٢٠٠٦/٩/١٠	فرع
٧	١٩	Morgan Stanley & Co. International plc	٢٠٠٦/٩/١٢	فرع
٨	٣٢	Deutsche Bank AG Doha (QFC) Branch	٢٠٠٦/١٢/٢٨	فرع
٩	٥٣	Goldman Sachs International	٢٠٠٧/٧/٩	فرع
١٠	٧٣	Sumitomo Mitsui Banking Corporation	٢٠٠٨/٣/٨	فرع
١١	٨٧	UBS AG	٢٠٠٨/٧/٢٣	فرع
١٢	١٠٣	The Bank of Tokyo-Mitsubishi UFJ, Ltd.	٢٠٠٩/١١٥	فرع
١٣	١٠٦	Nomura International plc - QFC Branch	٢٠٠٩/٥/٢٨	فرع
١٤	١٢٨	JPMorgan Chase Bank, N.A. - QFC Branch	٢٠١١/٧/٥	فرع
شركات التأمين، وإعادة التأمين، والوساطة التأمينية				
١	٣٤	QIC International LLC	٢٠٠٧/٢/١٢	شركة ذات مسؤولية محدودة
٢	٥٤	Doha Bank Assurance Company LLC	٢٠٠٧/٧/١٧	شركة ذات مسؤولية محدودة
٣	٥٧	NascoKaraoglan Qatar LLC	٢٠٠٧/٨/٨	شركة ذات مسؤولية محدودة
٤	٨٥	Marsh Qatar LLC	٢٠٠٨/٦/٣٠	شركة ذات مسؤولية محدودة
٥	٨٦	Aon Qatar LLC	٢٠٠٨/٧/٢٢	شركة ذات مسؤولية محدودة
٦	١٠٩	International Financial Services (Qatar) LLC	٢٠٠٩/٧/٢٨	شركة ذات مسؤولية محدودة
٧	١١٣	Guardian Wealth Management Qatar LLC	٢٠٠٩/١٠/٢٠	شركة ذات مسؤولية محدودة
٨	١١٤	SEIB Insurance and Reinsurance Company LLC	٢٠٠٩/١٠/٢١	شركة ذات مسؤولية محدودة
٩	١١٥	Chedid and Associates Qatar LLC	٢٠٠٩/١٠/٢١	شركة ذات مسؤولية محدودة
١٠	١٤١	Q Life & Medical Insurance Company LLC	٢٠١١/٦/٣٠	شركة ذات مسؤولية محدودة
١١	١٤٢	Daman Health Insurance Qatar LLC	٢٠١٢/٥/٢٧	شركة ذات مسؤولية محدودة
١٢	١٦٢	Lifecare International (Qatar) LLC	٢٠١٣/١/٩	شركة ذات مسؤولية محدودة
١٣	٢٤	AXA Insurance (Gulf) BSC	٢٠٠٦/١١/١٩	فرع
١٤	٣٥	AIG MEA Limited	٢٠٠٧/٢/١٨	فرع
١٥	٣٦	American Life Insurance Company (ALICO)	٢٠٠٧/٢/٢٦	فرع
١٦	٦٧	Zurich International Life Limited	٢٠٠٧/١١/٨	فرع
١٧	٩٣	Marsh Brokers Limited	٢٠٠٨/٩/١٤	فرع
١٨	٩٩	Nexus Financial Services WLL	٢٠٠٨/١/٣٠	فرع
١٩	١١٠	MedGulf Takaful – QFC Branch	٢٠٠٩/٨/٩	فرع
٢٠	١١٢	T'azur Company b.s.c.(c) – QFC Branch	٢٠٠٩/٩/١٧	فرع
٢١	١٣١	Takaful International Company – QFC Branch	٢٠١١/٢/١٥	فرع
٢٢	١٤٧	Bahrain National Insurance Company BSC (C) - QFC Branch	٢٠١١/١٠/١	فرع
٢٣	١٦٦	Zurich Insurance Company Ltd. QFC Branch	٢٠١٢/١٠/٨	فرع
٢٤	١٩٣	Allianz Worldwide Care S.A.	٢٠١٤/٦/١٧	فرع

الملحق ١ – البيانات
في نهاية العام ٢٠١٥

الشركات المرخصة						
البيانات في ٣١ ديسمبر	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الشركات المنظمة	٦٤	٥٩	٦٤	٦٣	٦٥	٦٢	٥٨
الشركات غير المنظمة	٤٧	٤٥	٥٩	٧٦	٨٠	١٠٤	١٢٧
المجموع	١١١	١٠٤	١٢٣	١٣٩	١٤٥	١٦٦	٢٢٥

الأفراد المعتمدون						
البيانات في ٣١ ديسمبر	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
المجموع	٥٢١	٥٠١	٥٦١	٥٤٩	٥٦٤	*٣٦٦	٣٤٨

* تم شطب وظيفة التعاطي المباشر مع العملاء من قائمة الوظائف المضبوطة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

البيانات المالية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى أعضاء مجلس الإدارة الكرام
هيئة تنظيم مركز قطر للمال

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال ("الهيئة") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وبيان الدخل الشامل وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مسؤولية مجلس الإدارة هي إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل هذه المسئولية أنظمة الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاختلاس أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد أتممنا التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب التقيد بمتطلبات آداب المهنة والقيام بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يشتمل التدقيق على القيام بإجراءات للحصول على أدلة بشأن المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تم اختيار هذه الإجراءات بناء على تقديرنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن اختلاس أو خطأ. عند إجراء تقييم المخاطر نأخذ في الاعتبار أنظمة الضبط والرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد الهيئة للبيانات المالية وعرضها بصورة عادلة، وذلك لغايات إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للهيئة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدّة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق كافية وتوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى أعضاء مجلس الإدارة الكرام

هيئة تنظيم مركز قطر للمال – تتمة

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي المادية المركز المالي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وأنشطتها وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ من قبل مكتب تدقيق آخر، والذي أبدى رأياً غير متحفظ في تقريره بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٥ حول هذه البيانات المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والإجرائية الأخرى

وفي رأينا أن الهيئة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية تتفق مع هذه السجلات. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ على وجه قد يكون له تأثير جوهري على الأنشطة أو المركز المالي للهيئة.

ارنست ويونغ

الدوحة في ٢١ مارس ٢٠١٦

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	إيضاحات	٢٠١٥ ألف دولار أمريكي	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
أثاث ومعدات	٤	٣١١	٣١٩
موجودات غير ملموسة	٥	١,٦٢٩	١,٦٩٦
إجمالي الموجودات غير المتداولة		١,٩٤٠	٢,٠١٥
الموجودات المتداولة			
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً	٦	٦٣٣	١,١٨٧
النقد والبنود المماثلة للنقد	٧	٢٦,١٤٤	٢٥,٥٩٣
إجمالي الموجودات المتداولة		٢٦,٧٧٧	٢٦,٧٨٠
إجمالي الموجودات		٢٨,٧١٧	٢٨,٧٩٥
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
الاحتياطي العام	٨	١٨,٠٤٣	١٨,٠٤٣
الفائض المالي المحتفظ به	٨	٣,٨٦٠	٣,٠٠٧
إجمالي حقوق الملكية		٢١,٩٠٣	٢١,٠٥٠
المطلوبات المتداولة			
دائنون ومبالغ مستحقة الدفع	٩	٦,٨١٤	٧,٧٤٥
إجمالي المطلوبات المتداولة		٦,٨١٤	٧,٧٤٥
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		٢٨,٧١٧	٢٨,٧٩٥

تمت الموافقة على البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ من قبل الموقعين أدناه نيابة عن مجلس الإدارة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٦

مايكل رايان
الرئيس التنفيذي

أوتيلو ستورينو
المدير التنفيذي لخدمات الشركات

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٦ جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	إيضاحات	٢٠١٥ ألف دولار أمريكي	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات رسوم		١،٧٩١	١،٩٠١
غرامات مالية		-	٢٠
إيرادات فوائد		٢٩٩	٣٨٥
إيرادات أخرى		٥	٧
إجمالي الإيرادات		٢،٠٩٥	٢،٣١٣
المصروفات			
رواتب ومصاريف أخرى ذات علاقة		(٣٢،٠٠٢)	(٣٣،١٧٩)
مصاريف عمومية وإدارية	١٠	(٥،٥١٦)	(٥،٢٢٨)
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة		(٨٥٩)	(٩٠٧)
إجمالي المصروفات		(٣٨،٣٧٧)	(٣٩،٣١٤)
فائض المصروفات على الإيرادات للسنة قبل الاعتمادات المالية		(٣٦،٢٨٢)	(٣٧،٠٠١)
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٣٧،١٣٥	٢٤،٣٦٦
إجمالي الدخل الشامل/ (الخسارة الشاملة) للسنة		٨٥٣	(١٢،٦٣٥)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٦ جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	إيضاحات	٢٠١٥ ألف دولار أمريكي	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
فائض المصاريف على الإيرادات للسنة قبل الاعتمادات المالية من الحكومة		(٣٦،٢٨٢)	(٣٧،٠٠١)
تعديلات للبنود التالية:			
الاستهلاك	٤	١٨٩	١٦١
إطفاء موجودات غير ملموسة	٥	٤٥٧	٣١
مخصص انخفاض قيمة ديون مشكوك في تحصيلها	٦	-	٨٣
خسارة من بيع أثاث ومعدات		٧	٣
إيرادات فوائد		(٢٩٩)	(٣٨٥)
خسارة التشغيل قبل التغييرات في رأس المال العامل		(٣٥،٩٢٨)	(٣٦،٨٣٨)
التغير في رأس المال العامل:			
مدينون ومبالغ مدفوعة مقدماً		٦٥٦	(٤٣)
دائنون ومصاريف مستحقة الدفع		(٨١٩)	٥٤٢
صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل		(٣٦،٠٩١)	(٣٦،٣٣٤)
الفوائد على الودائع		١٩٧	٤١٧
النقد المستخدم في أنشطة التشغيل		(٣٥،٨٩٤)	(٣٥،٩٢٢)
أنشطة الاستثمار			
شراء عقارات ومعدات	٤	(١٧٢)	(١١٥)
شراء موجودات غير ملموسة	٥	(٤٠٦)	(١،٠٢١)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(٥٧٨)	(١،١٣٦)
أنشطة التمويل			
اعتمادات مالية مستلمة من الحكومة		٣٧،١٣٥	٢٤،٣٦٦
اعتمادات مالية مستلمة مقدماً من الحكومة	٢	(١١٢)	١١
التدفقات النقدية من أنشطة من التمويل		٣٧،٠٢٣	٢٤،٣٧٧
الزيادة/ (النقص) في النقد والبنود المماثلة للنقد		٥٥١	(١٣،٦٨١)
النقد والبنود المماثلة للنقد في بداية السنة		٢٥،٥٩٣	٣٨،٢٧٤
النقد والبنود المماثلة للنقد في ٣١ ديسمبر	٧	٢٦،١٤٤	٢٥،٥٩٣

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٦ جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	الاحتياطي العام ألف دولار أمريكي	الفائض المالي المحتفظ به ألف دولار أمريكي	إجمالي حقوق الملكية ألف دولار أمريكي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٤	٢٨،٦٥١	٥،٠٣٤	٣٣،٦٨٥
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	–	(١٢،٦٣٥)	(١٢،٦٣٥)
تحويل مبالغ من الاحتياطي العام (إيضاح ٢)	(١٠،٦٠٨)	١٠،٦٠٨	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٨،٠٤٣	٣،٠٠٧	٢١،٠٥٠
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	١٨،٠٤٣	٣،٠٠٧	٢١،٠٥٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	٨٥٣	٨٥٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٨،٠٤٣	٣،٨٦٠	٢١،٩٠٣

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١. الأنشطة

تم إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات لكي تسهم في إنشاء الأعمال المصرفية العالمية وتقديم الخدمات المالية وأنشطة التأمين وأعمال المراكز الرئيسية للشركات والأنشطة المتعلقة بها داخل قطر.

يتكوّن مركز قطر للمال من أربع هيئات وهي هيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال والمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال ومحكمة التنظيم بمركز قطر للمال. هذا وتعمل كل هيئة بصورة مستقلة عن الأخرى وعن حكومة دولة قطر.

تتولى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهي جهة التنظيم المستقلة، أعمال تنظيم التراخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تزاول أعمالها في مركز قطر للمال أو من خلاله. العنوان المسجل لمكتب الهيئة هو ص. ب. ٢٢٩٨٩ الدوحة، دولة قطر.

تتعلق هذه البيانات المالية فقط بأنشطة وموجودات ومطلوبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ من قبل مجلس إدارة هيئة التنظيم بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٦.

٢. التبعية الاقتصادية

تعتمد الهيئة على الاعتمادات المالية المقدمة من قبل حكومة قطر لتمويل أنشطتها ونفقاتها الرأسمالية.

خلال السنة قدمت الحكومة للهيئة اعتمادات بمبلغ ٣٧،٠٢٢،٥٠٤ دولار أمريكي (٢٠١٤: ٢٤،٣٦٥،٥٦٩ دولار أمريكي) وتتضمن المبالغ اعتمادات مستلمة مقدماً بمبلغ ٣،٤٠٤،٨ دولار أمريكي (٢٠١٤: ٤١٦،٤٠٥ دولار أمريكي). بعد التعديل وفقاً للحركة في الاعتمادات الحكومية المستملة مقدماً، تم تحقيق مبلغ ٣٧،١٣٤،٥٠١ دولار أمريكي في بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٢٠١٤: ٢٤،٣٦٥،٥٦٩ دولار أمريكي).

حيث أن الهيئة لها الحق في الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة وفقاً للمادة ١٤ من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥، فإن هذه الاعتمادات تعامل كجزء من الفائض المحتفظ به.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، لم يتم تحويل أية مبالغ (٢٠١٤: ١٠،٦٠٧،٩٥٠ دولار أمريكي) من حساب الاحتياطي العام إلى حساب الفائض المحتفظ به.

يتطلب تحويل أي مبلغ إلى أو من حساب الاحتياطي العام موافقة من مجلس الإدارة.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة

١،٣ أسس الإعداد

بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ووفقاً لأحكام قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

العملة الوظيفية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال هي الريال القطري، إلا أنه تم عرض هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي وهو عملة العرض للهيئة.

تم تحويل الأرصدة بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف ٣،٦٤٥ ريال قطري للدولار الأمريكي وجميع البيانات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

٢،٣ التغيرات في السياسات المحاسبية

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات المحاسبية المطبقة من قبل الهيئة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية تتفق مع السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية للسنة المالية السابقة، باستثناء المعايير الجديدة والمعدلة التالية الصادرة حديثًا عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والسارية المفعول اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥:

تعديلات لمعيار المحاسبة الدولي ١٩: خطط المنافع المحددة – مساهمات الموظفين

دورة التحسينات السنوية ٢٠١٠ – ٢٠١٢

دورة التحسينات السنوية ٢٠١١ – ٢٠١٣

لم يكن لهذه المعايير المعدلة أي تأثير على المركز المالي للهيئة أو نتائجها المالية أو سياساتها المحاسبية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

معايير أصدرت ولم تدخل حيّز التنفيذ

إن المعايير والتفسيرات التي أصدرت ولم يسر مفعولها بعد حتى تاريخ صدور البيانات المالية للهيئة مذكورة أدناه. تنوي الهيئة تطبيق هذه المعايير الجديدة، إذا اقتضت الضرورة ذلك، عند حلول تاريخ سريانها.

تقوم الهيئة بتقييم أثر تطبيق هذه المعايير ولم تقم مبكراً بتطبيق أي من المعايير أعلاه.

المعيار	تاريخ السريان
المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ – الأدوات المالية	١ يناير ٢٠١٨
المعيار الدولي للتقارير المالية ١٤ – حسابات التأجيل التنظيمية	١ يناير ٢٠١٦
المعيار الدولي للتقارير المالية ١٥ – الإيرادات من العقود مع العملاء	١ يناير ٢٠١٨
تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية ١١ – الترتيبات المشتركة: محاسبة الاستحواذ على الحصص	١ يناير ٢٠١٦
تعديلات لمعايير المحاسبة الدولية ١٦ و ٣٨ – إيضاح الطرق المقبولة في محاسبة الاستهلاك والإطفاء	١ يناير ٢٠١٦
تعديلات معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية ٢٧ – استخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة	١ يناير ٢٠١٦
معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية ١٦ – الإيجارات	١ يناير ٢٠١٩

٣،٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

تحقيق الإيرادات

إن إيرادات الرسوم الناتجة عن معالجة الطلبات غير قابلة للاسترداد، وبالتالي يتم الاعتراف بها كإيرادات عند استلامها. يتم تحقيق رسوم الترخيص السنوية كإيرادات بطريقة القسط الثابت على مدى الفترة المتعلقة بها.

العقوبات المالية

للهيئة بموجب أنظمة الخدمات المالية السلطة في فرض غرامات مالية عندما تعتقد بأن الشخص (حسب التعريف الوارد في أنظمة الخدمات المالية) قد قام بخرق اشتراط معين وارد في البند الأول من المادة ٨٤ (١) من أنظمة الخدمات المالية. كما أن المبادئ التي يجب على الهيئة إتباعها عند تحديد مبلغ أية غرامة مالية ينبغي فرضها في ما يتعلق بمثل هذه الخروقات، مبينة في سياسة الخدمات المالية للهيئة ٢٠٠٩ (العقوبات المالية والتأنيب العلني). يتم احتساب الغرامات المالية على أساس الاستحقاق في التاريخ المنصوص عليه في الأمر ويتم إدراج الإيرادات في بيان الدخل الشامل.

إيرادات الفوائد

تسجل إيرادات الفائدة على أساس الاستحقاق باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

الاعتمادات المالية من الحكومة

يتم تحقيق الاعتمادات المالية من الحكومة بقيمتها العادلة عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن الهيئة ستقوم باستلام الاعتمادات، ويتم تحقيقها في بيان الأنشطة على مدار المدة اللازمة لمطابقتها مع التكاليف التي يتم تعويضها بهذه الإيرادات. يتم التعامل مع الفائض من الاعتمادات المقدمة من الحكومة على أنه اعتمادات مالية مستلمة مقدما تحت بند «دائنون ومبالغ مستحقة» ويتم تدويرها إلى السنة التالية.

الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة تكلفة برامج الكمبيوتر المشتراة والمطورة داخلياً. وتقاس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بشكل منفصل مبدئياً بالتكلفة. تتم رسملة التكاليف المصاحبة لتطوير برامج الحاسوب المخصصة للاستخدام الداخلي فقط في الحالة التي يكون فيها البرنامج مجديا من الناحية الفنية ويكون لدى الهيئة الموارد والنية في إكمال تطويره والقدرة على استخدامه بعد اكتماله. بالإضافة إلى ذلك، تتم رسملة التكاليف فقط لو كان من الممكن تحديد الأصل بصورة منفصلة وكان من الممكن أن ينتج ذلك الأصل منافع اقتصادية مستقبلية وأنه من الممكن قياس تكلفة التطوير بصورة موثوق بها.

يتم إدراج التكاليف المنسوبة بصورة مباشرة فقط إلى وضع الأصل في حالة العمل للغرض المطلوب منه عند قياسه. تتضمن هذه التكاليف المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة وتلك الضرورية لخلق وإنتاج وإعداد الأصل بهدف القدرة على العمل بالطريقة التي تنشدها الإدارة.

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على أساس فترة ثلاث سنوات (في ما عدا برنامج إكستينسيبل للغة التقارير التجارية كما هو مذكور في الفقرة التالية وبرامج مايكروسوفت دايناميكس أيه إكس والذي يتم إطفاؤه على مدى خمس سنوات) اعتباراً من التاريخ الذي يصبح فيه الأصل متاحاً للاستخدام المطلوب. يتم تسجيل هذا المصروف كمصروف إداري في بيان الدخل الشامل.

تم تسجيل برنامج «اكستينسيبل للغة التقارير التجارية» بالتكلفة ناقصا الإهلاك المتراكم. يتم إطفاء البرنامج بطريقة القسط الثابت على مدى فترة خمس سنوات تبدأ من توفر الموجود في الاستخدام المطلوب منه. يتم تحقيق هذا المصروف كمصروف إداري في بيان الدخل الشامل.

تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجودات المعينة التي تتعلق بها. عندما لا يكون هناك أصل غير ملموس يمكن تحقيقه، يتم تحميل مصروفات التطوير على بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

يتم تحقيق المصاريف المتكبدة في الأبحاث أو في مرحلة الأبحاث للمشروع الداخلي كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

الأثاث والمعدات

تقاس بنود الأثاث والمعدات بالتكلفة ناقص الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت. تدرج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة.

يتم تحقيق الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من أجزاء بند الأثاث والمعدات كالتالي:

الأثاث والتركيبات : ٣سنوات

المعدات المكتبية : ٣ سنوات

التحسينات على العقارات المستأجرة: ٣ سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل

تتم رسملة المصروفات التي يتم تكبدها في استبدال أحد مكونات بنود الأثاث والمعدات التي تتم المحاسبة عنها بصفة مستقلة ويتم شطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند ذي الصلة من بنود الأثاث والمعدات. يتم تحقيق جميع المصروفات الأخرى كمصروف في بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

يتم شطب بند الأثاث والمعدات عند البيع أو عندما لا يتوقع من استخدامه أو التخلص من أي منافع اقتصادية مستقبلية. يتم تضمين أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الموجودات (تحسب على أساس الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للموجودات) في بيان الدخل الشامل للسنة التي يتم فيها إلغاء تحقيق الموجودات.

تتم إعادة تقييم طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للأثاث والمعدات في نهاية كل سنة مالية من قبل الإدارة وتعدّل بأثر رجعي عند الضرورة.

الموجودات المالية

التحقيق المبدئي والقياس

يتم تصنيف الموجودات المالية مبدئيًا كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وقروض وذمم مدينة، واستثمارات محتفظ بها للاستحقاق، وموجودات مالية متاحة للبيع، أو كمشتقات مصنفة كأدوات للتحوط في معاملة تحوط فعلية، حسبما يكون ملائماً. جميع الموجودات المالية تدرج مبدئياً بالقيمة العادلة زائدا تكاليف المعاملة باستثناء تكاليف المعاملات المتعلقة بشراء الموجودات المالية في حالة الموجودات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تحدد الهيئة تصنيف موجوداتها المالية عند إدراجها المبدئي.

تدرج في تاريخ المتاجرة مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي يجب أن تسلم فيها الموجودات في التاريخ الذي تحدده النظم والأعراف بالسوق (المشتريات بالطرق النظامية)، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه الهيئة بشراء أو بيع الموجودات.

تشتمل الموجودات المالية للهيئة على رسوم وفوائد وذمم مدينة أخرى ومبلغ مستحق من طرف ذي علاقة وأرصدة لدى البنوك ونقد.

القياس اللاحق

إن القياس اللاحق للموجودات المالية يعتمد على تصنيفها كالتالي:

الذمم المدينة

الذمم المدينة هي موجودات غير المشتقات ذات مدفوعات ثابتة أو ممكنة التحديد والتي لا يتم تداولها في أسواق عاملة. بعد القياس المبدئي، تدرج هذه الموجودات المالية لاحقًا بالتكلفة المنخفضة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا الانخفاض في القيمة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر في بيان الدخل الشامل عندما يلغى تحقيق أو تنخفض قيمة القروض المدينة، وكذلك خلال عملية الإطفاء.

تدرج الرسوم المستحقة بمبلغ الفاتورة الأصلي بعد خصم مخصصات المبالغ غير المتوقع تحصيلها.

إلغاء التحقيق

يلغى تحقق الموجودات المالية (أو جزء من موجودات مالية أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) في أي من الحالات التالية:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الموجودات، أو
- قيام الهيئة بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من الموجودات أو بالتعهد بدفع التدفقات النقدية المستلمة كاملة ودون تأخير كبير إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات للتمرير. وإما (أ) أن تكون قد قامت بشكل جوهري بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو (ب) لم تقم بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات بشكل جوهري أو بالاحتفاظ بها ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الموجودات.

عندما تقوم الهيئة بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من موجودات أو عندما تدخل في ترتيبات تمرير، تتأكد الهيئة ما إذا احتفظت بمخاطر ومنافع الملكية وإلى أي مدى. عندما لا تقوم الهيئة بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أي موجودات ولم تحول أو تحتفظ فعلياً بجميع مخاطر أو منافع الموجودات ولم تحول السيطرة على الموجودات، يتم إدراج الموجودات بقدر استمرار ارتباط الهيئة بالموجودات. في تلك الحالة تدرج الهيئة أيضاً مطلوبات مقابلة. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المقابلة على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها الهيئة. يتم قياس الارتباط المستمر الذي يأخذ شكل ضمان بالقيمة الدفترية الأصلية للموجودات أو القيمة القصوى للمبلغ الذي يمكن أن يطلب من الهيئة سدادها، أيهما أقل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

في تاريخ كل بيان للمركز المالي تقوم الهيئة بالتقييم لتحديد وجود أي دليل موضوعي بأن موجودات مالية أو مجموعة موجودات مالية قد انخفضت قيمتها. تعتبر أي موجودات مالية أو مجموعة موجودات مالية منخفضة القيمة فقط إذا وجد دليل على الانخفاض نتيجة لحادث واحد أو أكثر وقع بعد التحقيق المبدئي للموجودات ("حادث خسارة") وأن تحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية للموجودات المالية أو مجموعة الموجودات المالية وأنه يمكن تقديرها بصورة موثوقة. إن دليل الانخفاض قد يشمل مؤشرات بأن المدينين أو مجموعة مدينين يواجهون صعوبات مالية كبيرة أو تخلف عن السداد أو عدم انتظام سداد الفوائد أو أقساط المبلغ الأصلي، أو احتمال دخولهم في إفلاس أو إعادة جدولة مالية أخرى وعندما تشير المعلومات الواضحة بوجود نقص في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، مثل التغيرات في المتأخرات أو الأحوال الاقتصادية المرتبطة بالتخلف عن السداد.

المطلوبات المالية

التحقيق المبدئي والقياس

المطلوبات المالية يتم تصنيفها عند التحقيق المبدئي كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو قروض وتسهيلات أو مشتقات مصنفة كأدوات تحوط في تحوط فعال حسبما يكون ملائماً. تحدد الهيئة تصنيف مطلوباتها المالية عند التحقيق المبدئي.

تدرج المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والتسهيلات ناقصاً تكاليف الاقتراض المباشرة.

تشتمل المطلوبات المالية للهيئة على ذمم تجارية دائنة ومبالغ مردودة للعملاء.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للمطلوبات المالية على تصنيفها كما هو موضح أدناه:

الذمم الدائنة والمبالغ مستحقة الدفع

بالأخذ في الاعتبار الطبيعة قصيرة الأجل لهذه المطلوبات، يتم تسجيل الذمم الدائنة والمبالغ مستحقة الدفع للمبالغ المستحقة مستقبلاً والمتعلقة بالبضائع والخدمات التي تم الحصول عليها دون خصم، سواء استلمت فاتورة المورد أم لم تستلم.

إلغاء التحقيق

يلغى تحقيق المطلوبات المالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان الالتزام. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية بمطلوبات أخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة أو عندما يتم تعديل جوهري في شروط مطلوبات حالية، يعامل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء لتحقيق المطلوبات الحالية وتحقيق للمطلوبات الجديدة. يتم تحقيق الفرق بين القيم الدفترية في بيان الدخل الشامل.

مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون لدى الهيئة الحق القانوني في مقاصة المبالغ وترغب إما في السداد على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وسداد الالتزام في نفس الوقت.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الهيئة بالتقييم في تاريخ كل بيان للمركز المالي للتأكد من وجود أي مؤشر لاحتمال انخفاض أي موجودات. إذا وجد أي مؤشر كهذا ، أو إذا كان ضرورياً إجراء اختبار سنوي لتحديد انخفاض أي موجودات، تقوم الهيئة بعمل تقدير للمبلغ الممكن استرداده من الموجودات. المبلغ الممكن استرداده من أي موجودات هو القيمة العادلة للموجودات أو وحدات توليد النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمتها في حال الاستخدام أيهما أعلى، ويتم تحديده لكل أصل بمفرده، ما لم تكن الموجودات لا تنتج إيرادات نقدية منفصلة بشكل كبير عن إيرادات موجودات أخرى أو مجموعة موجودات أخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات توليد النقد عن المبلغ الممكن استرداده،

تعتبر الموجودات منخفضة القيمة ويتم تخفيضها إلى قيمتها الممكن استردادها. لقياس القيمة في حال الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية إلى قيمتها الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الخاصة بالموجودات المعينة. لتحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم ملائم.

النقد والبنود المماثلة للنقد

يشتمل النقد والبنود المماثلة للنقد على أرصدة نقدية وودائع لدى البنوك محتفظ بها لغرض الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل، وهي قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد ومعلومة القيمة وتخضع لمخاطر غير مادية للتغير في القيمة.

المخصصات

يتم تحقيق المخصصات عندما يكون لدى الهيئة التزام (قانوني أو استدلالي) ناشئ من حدث سابق، وتكون تكاليف تسوية الالتزام تحتمل أن يطلب تدفقات خارجة من المنافع الاقتصادية لسداد تلك الالتزامات ويمكن قياسها بصورة موثوقة.

تكاليف منافع التقاعد

عقب قرار مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ٢٠١١ بخصوص تطبيق أحكام قانون التقاعد والمعاشات رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٢ (القانون) لكافة الموظفين القطريين بالهيئة، قامت الهيئة بالدخول في صندوق المعاشات الذي تديره الهيئة العامة للتقاعد والتأمين الاجتماعي في ٢٦ يناير ٢٠١١.

يجب على كافة الموظفين القطريين المساهمة بنسبة ٥٪ والهيئة بنسبة ١٠٪ من دخل الموظفين الخاضع للاقتطاع التقاعدي. يتم تحقيق مساهمة الهيئة كمصروف في بيان الدخل الشامل.

العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية لأعمال الهيئة بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. وتحول الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. وتدرج مكاسب وخسائر صرف العملات المحققة وغير المحققة ضمن بيان الدخل الشامل.

الإيجارات التشغيلية

يتم تحقيق دفات الإيجار التشغيلي في بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٤. أثاث ومعدات

	أثاث وتركيبات ألف دولار أمريكي	معدات مكتبية ألف دولار أمريكي	تحسينات مباني مستأجرة ألف دولار أمريكي	أعمال راسمالية قيد التنفيذ ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي
التكلفة:					
في ١ يناير ٢٠١٤	٧٨٥	١،٤٣٠	٨٨٤	١٥٩	٣،٢٥٨
إضافات خلال السنة	١	١١٤	–	–	١١٥
تحويلات	٨	١٣٦	–	(١٤٤)	–
استبعادات/شطب خلال السنة	(٤)	(١٧٨)	–	–	(١٨٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٧٩٠	١،٥٠٢	٨٨٤	١٥	٣،١٩١
إضافات خلال السنة	٣	٨٥	٨٤	–	١٧٢
تحويلات	–	٢٤	–	(٨)	١٦
استبعادات/شطب خلال السنة	(٢٩)	(٧٠٨)	–	(٧)	(٧٤٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٧٦٤	٩٠٣	٩٦٨	–	٢،٦٣٥
الاستهلاك:					
في ١ يناير ٢٠١٤	٧٦٥	١،٢٦١	٨٦٤	–	٢،٨٩٠
الاستهلاك للسنة	١٢	١٣٧	١٢	–	١٦١
للاستبعادات/للشطب	(٤)	(١٧٥)	–	–	(١٧٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٧٧٣	١،٢٢٣	٨٧٦	–	٢،٨٧٢
الاستهلاك للسنة	١٠	١٥٣	٢٦	–	١٨٩
للاستبعادات/للشطب	(٢٩)	(٧٠٨)	–	–	(٧٣٧)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٧٥٤	٦٦٨	٩٠٢	–	٢،٣٢٤
صافي القيمة الدفترية					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٠	٢٣٥	٦٦	-	٣١١
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٧	٢٧٩	٨	١٥	٣١٩

٥. الموجودات غير الملموسة

	برامج كمبيوتر ألف دولار أمريكي	تكلفة تطوير برامج كمبيوتر ألف دولار أمريكي	تطوير برامج حاسوب وأعمال رأس مالية قيد التنفيذ ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي
التكلفة:				
في ١ يناير ٢٠١٤	٥٥٣	٨٦٧	٦٩٣	٢،١١٣
إضافات خلال السنة	٦	٢١٤	٨٠١	١،٠٢١
تحويلات	–	٦٩٣	(٦٩٣)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٥٥٩	١٧٧٤	٨٠١	٣،١٣٤
إضافات خلال السنة	١٨٥	٢٢١	–	٤٠٦
تحويلات إلى الداخل/(الخارج)	٢٨٦	٤٩٩	(٨٠١)	(١٦)
استبعادات/شطب خلال السنة	(٣٥)	–	–	(٣٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٩٩٥	٢،٤٩٤	–	٣،٤٨٩
الإطفاء:				
في ١ يناير ٢٠١٤	٤٤٤	٦٩٣	–	١،١٣٧
الإطفاء للسنة	٥٨	٢٤٣	–	٣٠١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٥٠٢	٩٣٦	–	١،٤٣٨
الإطفاء للسنة	١٣٤	٣٢٣	–	٤٥٧
للشطب	(٣٥)	–	–	(٣٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٦٠١	١،٢٥٩	–	١،٨٦٠
صافي القيمة الدفترية:				
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣٩٤	١،٢٣٥	-	١،٦٢٩
٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٥٧	٨٣٨	٨٠١	١،٦٩٦

٦. المدينون والمصاريف المدفوعة مقدماً

	٢٠١٥ **ألف دولار أمريكي**	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
رسوم مستحقة	-	١٣
مصاريف مدفوعة مقدماً	٣٨٤	١،٠٣٢
فوائد مستحقة	١٥٦	٥٤
مدينون آخرون	٦١	١٧١
مبلغ مستحق من طرف ذي علاقة (إيضاح ١٢)	٣٢	–
مخصص انخفاض قيمة ديون مشكوك في تحصيلها	-	(٨٣)
	٦٣٣	١،١٨٧

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ، لم يكن هناك ذمم مدينة منخفضة القيمة (٢٠١٤: ٨٣ ألف دولار أمريكي).

الحركة في مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة هي كالتالي:

	٢٠١٥ **ألف دولار أمريكي**	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
الرصيد في ١ يناير	٨٣	١٧
المخصص للسنة	-	٨٣
شطب	(٨٣)	(١٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	-	٨٣

الموجودات المالية غير المنخفضة القيمة هي كالتالي:

	الإجمالي ألف دولار أمريكي	غير متأخرة أو منخفضة القيمة ألف دولار أمريكي	**متأخرة في السداد ولكن غير منخفضة القيمة**		
			صفر – ٦٠ يوماً ألف دولار أمريكي	٦٠ – ٩٠ يوماً ألف دولار أمريكي	أكثر من ٩٠ يوماً ألف دولار أمريكي
٢٠١٥	٢٤٩	٢٤٩	-	-	-
٢٠١٤	١٥٥	١٥٥	–	–	–

بناء على خبرة الهيئة السابقة ، يتوقع أن تسترد بالكامل الموجودات المالية غير المنخفضة القيمة. لا تقوم الهيئة عادة بطلب أية ضمانات مقابل الذمم المدينة وبالتالي فإن معظم الذمم المدينة غير مضمونة.

٧. النقد والبنود المماثلة للنقد

يتضمن النقد والبنود المماثلة للنقد في بيان التدفقات النقدية ما يلي:

	٢٠١٥ **ألف دولار أمريكي**	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
نقد في الصندوق	-	١
أرصدة لدى البنوك*	٢٦،١٤٤	٢٥،٥٩٢
	٢٦،١٤٤	٢٥،٥٩٣

يتضمن ذلك الودائع لدى البنوك لغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجل وبسعر فائدة يبلغ ٢٪ (٢٠١٤: ١،٥٪).

٨. حقوق الملكية

الاحتياطي العام

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ، لم تسجل أي حركة في حساب الاحتياطي العام. (٢٠١٤: تم تحويل مبلغ ١٠،٦٠٧،٩٥٠ دولار أمريكي من حساب الاحتياطي العام إلى حساب الفائض المحتفظ به).

يجب أن يحظى أي تحويل من وإلى حساب الاحتياطي العام بموافقة مجلس الإدارة.

الفائض المحتفظ به

وفقاً للمادة ١٤ من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ ، لمجلس الإدارة الاحتفاظ بالمبلغ الفائض من الاعتمادات الحكومية. يمكن استخدام هذا الفائض في أي نشاط من أنشطة الهيئة.

٩. الدائنون والمبالغ مستحقة الدفع

	٢٠١٥ **ألف دولار أمريكي**	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
مصاريف مستحقة الدفع	٤،١١٥	٤،٨٥٥
سلف من العملاء	١،٥٠٠	١،٥٧٠
مساعدة حكومية مستلمة مقدماً (إيضاح ٢)	٣،٤	٤١٦
دائنون تجاريون	٤٢٠	٣٨٧
مصاريف مستردة (إيضاح أ))	٢٨٤	٢٨٤
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة (إيضاح ١٢)	١٩١	–
مبالغ مردودة للعملاء (إيضاح ب))	-	٢١٦
مكافآت سنوية للموظفين	-	١٧
	٦،٨١٤	٧،٧٤٥

إيضاح (أ):

تمثل المصاريف المستردة تكاليف الفحص المستردة من المؤسسات المسجلة، وسيتم تسويتها مقابل مصاريف الفحص المستقبلية.

إيضاح (ب):

تمثل المبالغ المردودة للعملاء المبالغ الزائدة للرسوم السنوية المدفوعة من قبل ثمانية شركات لوساطة التامين خلال السنوات ٢٠١٢ – ٢٠

١٠. المصاريف العمومية والإدارية

	٢٠١٥ **ألف دولار أمريكي**	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
إيجار	١،٨٧٠	١،٦٢٧
أتعاب استشارية ومهنية	١،١١٢	١،٣٩٢
إطفاء تكاليف برامج حاسوب (إيضاح ٥)	٤٥٧	٣٠١
استهلاك	١٨٩	١٦١
مصاريف أخرى	١،٨٨٨	١،٧٤٧
	٥،٥١٦	٥،٢٢٨

١١. التزامات

	٢٠١٥ ألف دولار أمريكي	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
التزامات إيجارية		
الحد الأدنى لمبالغ الإيجار المستخدمة بموجب الالتزامات غير القابلة للإلغاء		
خلال سنة واحدة	١,٩٩٧	١,٠٧٣
أكثر من سنة إلى خمس سنوات	٢,٩٣٤	٩٢
	٤,٩٣١	١,١٦٥
التزامات أخرى غير قابلة للإلغاء		
خلال سنة واحدة	٧٩٢	٤٧١
أكثر من سنة إلى خمس سنوات	٣٢٨	٢١٣
	١,١٢٠	٦٨٤

١٢. الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف القدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تشمل الأطراف ذات العلاقة أجهزة تنظيم مركز قطر للمال والإدارات الحكومية والوزارات ذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة والمسئولين الرئيسيين بإدارة الهيئة والمؤسسات التي هم مالكوها الرئيسيون. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات من قبل إدارة الهيئة.

أرصدة الأطراف ذات العلاقة
الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة كالتالي:

	مبالغ مستحقة من		مبالغ مستحقة إلى	
	٢٠١٥ ألف دولار أمريكي	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي	٢٠١٥ ألف دولار أمريكي	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
هيئة مركز قطر للمال	-	-	١٩١	-
حكومة دولة قطر	٣٢	-	-	-

معاملات الأطراف ذات العلاقة
المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة كالتالي:

	٢٠١٥ ألف دولار أمريكي	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
اعتمادات مالية من الحكومة	٣٧,٠٢٣	٢٢,٠٣٩
خدمات مقدمة من هيئة مركز قطر	١,٨٦٣	١,٦٦٢
خدمات مقدمة ومصاريف مدفوعة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة	٢٠٨	–

مكافأة المسؤولين بالإدارة
يمثل كبار مسؤولي الإدارة أعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، والمدراء التنفيذيين، والرئيس التنفيذي للعمليات، والمدير المالي، والرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية. كانت المكافأة لكبار المسؤولين بالإدارة كالتالي:

	٢٠١٥ ألف دولار أمريكي	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
منافع قصيرة الأجل	٥,٠٥٣	٤,٦٠٢

١٣. إدارة المخاطر المالية

تتكوّن المطلوبات المالية للهيئة من ذمم تجارية دائنة ومبالغ مردودة إلى العملاء. يتمثل الغرض الرئيسي من هذه المطلوبات المالية في تمويل عمليات الهيئة وتقديم الضمانات لدعم عملياتها. تشمل الموجودات المالية للهيئة رسوم وفوائد وذمم مدينة أخرى ومبلغ مستحق من طرف ذي علاقة وأرصدة لدى البنوك ونقد، وتنشأ هذه الموجودات مباشرة من عمليات الهيئة.

تتعرض الهيئة لمخاطر السوق والائتمان والسيولة، وتقع على مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن وضع إطار عمل لإدارة هذه المخاطر والإشراف على تنفيذه. تم وضع سياسات إدارة المخاطر الخاصة بالهيئة لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود المنصوص عليها. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق وأنشطة الهيئة.

يقدم هذا الإيضاح المعلومات عن تعرض الهيئة للمخاطر المذكورة أعلاه، ويتم إدراج إيضاحات كمّية إضافية ضمن هذه البيانات المالية.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية التي تؤثر على إيرادات الهيئة أو قيمة أدواتها المالية. الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة وتعظيم العائدات في نفس الوقت.

مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لتقلبات أسعار الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. لا تتعرض الهيئة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها التي تحمل الفوائد (الودائع لدى البنوك) حيث أن أسعار الفوائد على هذه الودائع ثابتة. لا يتأثر بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية بالتغيرات المحتملة المعقولة في معدلات الفائدة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث أن الهيئة لا تحتفظ بموجودات مالية أو مطلوبات مالية ذات معدلات فائدة متغيرة في تاريخ التقرير.

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي مخاطر تقلّب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتم الأنشطة الرئيسية للهيئة بالدولار الأمريكي والريال القطري، وحيث أن الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي تعتبر مخاطر العملات في أدنى حدودها.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم المفردة. لا تتعرض الهيئة لمخاطر أسعار الأسهم حيث أنها لا تحتفظ باستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للهيئة الناتجة عن عجز طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. إن تعرض الهيئة لمخاطر الائتمان يظهر في القيمة الدفترية لموجوداتها والتي تتكون أساسا من أرصدة لدى البنوك ورسوم وذمم مدينة أخرى.

تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان. كان أقصى حد للتعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ التقرير كما يلي:

	٢٠١٥ ألف دولار أمريكي	٢٠١٤ ألف دولار أمريكي
فوائد مستحقة	١٥٦	٥٤
ذمم مدينة أخرى – بالصافي	٦١	١.١
مبالغ مستحقة من طرف ذي علاقة	٣٢	–
أرصدة لدى البنوك	٢٦،١٤٤	٢٥،٥٩٢
	٢٦،٣٩٣	٢٥،٧٤٧

إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة لدى البنوك محدودة، إذ أن الهيئة تتعامل فقط مع بنوك ذات سمعة جيدة جدا داخل وخارج قطر.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم تمكن الهيئة من الوفاء بالتزامات الدفع المصاحبة لمطلوباتها المالية التي يتم سدادها بتسليم نقد أو موجودات مالية أخرى عند حلول موعد استحقاقها. تحد الهيئة من مخاطر السيولة لديها بالحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل أنشطة التشغيل والنفقات الرأسمالية لها. إن شروط الخدمات بالهيئة توجب سداد المبالغ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم الخدمة.

يلخص الجدول أدناه استحقاقات المطلوبات المالية للهيئة كما في ٣١ ديسمبر استنادا إلى الدفعات التعاقدية غير المخصومة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	القيمة الدفترية ألف دولار أمريكي	التدفقات النقدية التعاقدية ألف دولار أمريكي	أقل من ٦ شهور ألف دولار أمريكي
ذمم تجارية دائنة	٤٢٠	٤٢٠	٤٢٠
مصاريف مستحقة الدفع	٤،١١٥	٤،١١٥	٤،١١٥
مبالغ مستحقة لطرف ذو علاقة	١٩١	١٩١	١٩١
	٤،٧٢٦	٤،٧٢٦	٤،٧٢٦

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	القيمة الدفترية ألف دولار أمريكي	التدفقات النقدية التعاقدية ألف دولار أمريكي	أقل من ٦ شهور ألف دولار أمريكي
ذمم تجارية دائنة	٣٨٧	٣٨٧	٣٨٧
مصاريف مستحقة الدفع	٤،٨٥٥	٤،٨٥٥	٤،٨٥٥
مبالغ مردودة للعملاء	٢١٦	٢١٦	٢١٦
الإجمالي	٥،٤٥٨	٥،٤٥٨	٥،٤٥٨

١٤. القيمة العادلة للأدوات المالية

الأدوات المالية تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية. ليس لدى الهيئة أي موجودات مالية أو مطلوبات مالية تقاس بالقيمة العادلة. لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

١٥. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية للهيئة أن تتخذ الإدارة أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المحققة في البيانات المالية وبعض الإفصاحات المحددة. ولكن قد يؤدي عدم دقة هذه الافتراضات إلى نتائج تتطلب إدخال تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

في ما يلي أهم الافتراضات المتعلقة بالفترات المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للشك في التقديرات في تاريخ التقرير، والتي لها تأثير كبير قد يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة.

الأعمار الإنتاجية للعقارات والآلات والمعدات

تحدد إدارة الهيئة الأعمار الإنتاجية التقديرية للأثاث والمعدات لاحتساب الاستهلاك. يتم التقدير بعد أن يؤخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات والتلف أو التآكل الطبيعي. تقوم الإدارة سنوياً بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية، ويتم تعديل قسط الاستهلاك مستقبلاً في الحالات التي تعتقد فيها الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

تقوم إدارة الهيئة بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحدودة لحساب الاستهلاك. يتم تحديد المبالغ التقديرية بعد النظر في الاستخدام المتوقع للموجودات غير الملموسة أو التقادم التكنولوجي. تقوم الإدارة بمراجعة الأعمار الإنتاجية سنويا، ويتم تعديل مصروف الاستهلاك المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم عمل تقدير للمبالغ القابلة للاسترداد من الموجودات المالية عندما لا يكون ممكنا تحصيل هذه المبالغ بالكامل. بالنسبة للمبالغ الفردية الهامة، يتم هذا التقدير على أساس فردي، في حين يتم تقدير المبالغ الفردية غير الهامة ولكنها متأخرة في السداد بشكل جماعي ويتم تكوين مخصص لها وفقا لطول المدة التي مضت على استحقاقها على أساس معدلات الاسترداد التاريخية.

في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت الموجودات المالية ٢٤٩ ألف دولار أمريكي (٢٠١٤: ١٥٥ ألف دولار أمريكي) ولم يتم تكوين مخصص لانخفاض القيمة (٢٠١٤: ٨٣ ألف دولار أمريكي). أية فروقات بين المبالغ المحصلة فعليا في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقع تحصيلها يتم تحقيقها في بيان الدخل الشامل.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مقدرة الهيئة على الاستمرار في أعمالها واقتنعت بأنها تملك مصادر تجعلها قادرة على الاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي مشكلات جوهرية تلقى بالشك على مقدرة الهيئة على الاستمرار. وعليه، تقوم الإدارة بإعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

١٦. أرقام المقارنة

تمت إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتفق مع طريقة العرض المتبعة في البيانات المالية للسنة الحالية. ليس لإعادة التبويب المذكورة أي أثر مادي على الإيرادات الشاملة أو إجمالي حقوق الملكية للسنة الماضية.